

كتب فومية

الكتاب ٣٥

الديمقراطية في العالم العربي

بمعلم

الدكتور سوليما العمري

الدكتور آدمون رباط

الدكتور عبد الملك عودة



كتب قومية
الكتاب ٣٥

الديمقراطية في العالم العربي

بمقدم

الدكتور سوطي العري

الدكتور أدومون رباط

الدكتور عبد الملك عودة

هذا الكتاب

منذ اخذ الانسان سبيله الى الاستقرار ، ومنذ بدأ يفكر في طرق معيشته ، ومنذ عرف بوادر الحضارة والمدنية ، كانت المشكلة المستعصية التي واجهها ، هي كيف يستطيع ان يعاش غيره ، بحيث لا تتعارض الرغبات ولا تصطدم المصالح ، وبحيث لا يكون تحت رحمة الغير ، الذي يتقص من حريته ، ويحد من انطلاقه .
ولقد اصطلح الناس ، على ان كل حكم يهيء الفرصة للشعب لكي يحكم نفسه بنفسه وان يمارس مقتضيات سيادته بالطريقة التي يرضيها انما هو حكم ديمقراطي .

ومن اجل ذلك لا تعترف الديمقراطية الحقبة لطبقة او طائفة من الناس ، ان تستحوذ على امتيازات مبنية على اساس الوراثة او المال او العنصرية او العقيدة ، ففقتية الديمقراطية في صميمها قضية اخلاقية قبل كل شيء .

انها تفترض ان كل فرد من حقه الطبيعي ، بصفته عضوا في جماعة ، ان يشهد السعادة ، وان يستهدف الحرية ، وكل نظام في الحكم ينكر على الفرد ذلك الحق ان هو الا نظام غير صالح وغير مشروع ، ذلك ان الديمقراطية كلمة كثر استعمالها بالحق وبالباطل ، وفي الخطا وفي الصواب ، حتى اصحت هذه الكلمة في حد ذاتها تفيد أكثر من معنى في حين ان معناها لا يتعدى حقيقة مدلولها .

ولئن كان معنى الديمقراطية ، وجوهرها بهذا القدر من الوضوح الا ان الثياب التنظيمية التي اكتسبتها منذ القدم قد اختلفت من بلد الى بلد ، ومن عصر الى عصر ، حتى لقد ابتعدت في كثير من الاحيان عن الجوهر الاصيل لها ، حتى ان بعض المجتمعات لم تجد حرجا من ان تجمع بين الديمقراطية وبين الرق تحت سقف واحد ، مع ان الحرية ، هي لب الديمقراطية وليلها .

كذلك كانت الديمقراطية في بداية امرها امرا يتعلق بالمساواة في الحقوق السياسية فحسب ، حتى عبروا عنها بانها تعني « كل شيء بواسطة الشعب »

ولكن بعد ان اتضح لها لبيب التطور اتخلت مفهومها جديدا ، لا يقتضي بالمساواة في الحقوق السياسية ، بل تعني الامر ذلك الى

للساواة في الحقوق الاجتماعية ، أى أنها غدت مسألة خبز وزبد ،
ولذلك عبروا عنها بأنها تعنى « كل شيء للشعب » .
ولئن كان أهم ما سوف يميز به التاريخ ، القرن التاسع عشر ،
بأنه عصر الاتجاه الواضح نحو الديمقراطية ، كاصح نظام للحولة ،
فإن أهم ما سوف يميز به التاريخ القرن العشرين ، أنه عصر الصراع
للرب بين فلسفتين سياسيتين واجتماعيتين متناقضتين ، هما
الديمقراطية والديكتاتورية ، حتى لقد تبلور هذا الصراع في شكل
تحديد خطير بدائه النازية في سنة ١٩٣٩ ولحقت به الفاشية في
سنة ١٩٤٠ .

ولقد كانت أحلك فترة في الحرب العالمية الثانية في شتاء عام
١٩٤١ - ١٩٤٢ حين تدفقت قوى الديكتاتورية في كل مكان وقد
تهارت أمامها كل القوى المقاومة ، فمحسوا بذلك كل أثر من آثار
الحرية الديمقراطية التى نالها الجنس البشرى بعد جهاد عنيف طيلة
قرون عدة .

ولئن كانت الديمقراطية قد لقيت حتفها في العالم العربى حيث
من النهر ، فإنها بلا مفالة ولا اسراف ، لم تكد تتنسم عير الوجود
في عالنا العربى ، الا فترات قصار هى والدم سواء بسواء ، ذلك
ان عالنا العربى قد تعرض لحكم استعمارى طويل لم يكن يعنيه في
كثير ولا قليل أن يحكم الشعب نفسه بنفسه ، ولا أن يباشر سيادته
وفق مصالحه ، لان الاستعمار كآى استعمار ، كان رمزا صارخا
لانتهاك حرمة تلك السيادة وكبت تلك الإرادة . لذلك لم يشهد
العالم العربى ديمقراطية حقة ، وإنما شهد مسرحيات مثلت فيها
مشاهد من الديمقراطية ، أبعد ما تكون عن الواقع والحقيقة ،
لذلك كانت معالجة موضوع الديمقراطية في هذه المنطقة من العالم
من الاهمية بمكان ، حتى يمكن أن نبعد عنها الشوائب التى عقلت ،
فشوحت وجهها وحرفت معانيها عن مواضعها .

والكتاب الذى بين ايدينا عبارة عن « لقطات » من مؤتمر علم
السياسة الذى انعقد في بيروت والذى دعت اليه الجمعية اللبنانية
للعلوم السياسية ، يعالج موضوع الديمقراطية في العالم العربى
لرجال ، لديهم من الامكانيات ما يجعل لأوثام وزنا واى وزن .
نقدمه لقراء العربية راجين أن تؤتى أكلها وتحقق نتائجها .
والله ولى التوفيق .

كتب قومية

الديمقراطية في احكام العرب

بقلم

الاستاذ الدكتور أحمد سويلم المعري

لا تختلف فكرة وحدة العرب عما رسمه مفكروا العرب بعد مضي قرون واجيال في اسباب الوحدة والاتحاد ، وآمال العرب في الوحدة تتجلى في القوة التي تتأجج في صدورهم وتتضح في رغباتهم وحاجاتهم ومصالحتهم في العيش سويا وفي تفاهم في سبيل هذا العيش ، على أسس من حضارتهم وتقاليدهم وماضيهم المجيد وآمالهم في مستقبل عريض خليق بهذا الماضي ، على وتيرة آمال الشعوب الجرمانية في وحدتهم وابنياء الامارات الإيطالية المفككة في اقامة دولة واحدة واحلام الشعراء والكتاب مثل ميسترال وموراس في اقامة اتحاد لاتيني من خلفاء الحضارة الرومانية القديمة ومفكري وساسة أمريكا اللاتينية في اقامة اتحاد من حلفاء الاسبان والبرتغال في أمريكا اللاتينية وهكذا .

والعرب في وحدتهم لا تختلف فلسفتهم في بناء المجتمع عما نراه في عصرنا اليوم ، وكذلك الحال في نظمهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . فهي ليست بالجامدة التي تقف عقبة كؤودا في سبيل التقدم وقد تؤدي الى اندثار مجتمعهم على وتيرة الحضارات القديمة وشعوبها التي اندمجت في حضارات ومجتمعات حديثة ، وقد أريد العدد الوفير منها ، وزالت معالم حضارتها التي لم تعد صالحة لعصرنا الحالي ، مثال ذلك الهنود الحمر ودولهم بالعالم الجديد .

وحضارة العرب هي التي مكنت أوروبا في العصور الوسطى من ان ترد مناسهل الحضارة اليونانية القديمة وتنقل عنها حكمتها وفلسفتها وعلومها عن طريق الاندلس العربية وجامعاتها وغيرها ، وهي التي ساعدت في بعث المعلوم في أوروبا ببحوث ومكتشفات العلماء العرب وفلسفتهم وماترجمونه من كتب الحكمة القديمة ولقنوه نرجال الدين المسيحي وكان هذا فاتحة استيقاظ العالم الغربي المتأخر من سباته العميق .

وسياسة العرب الاقتصادية ليست بالسياسة الجامدة التي تخول دون التفاهم وحسن الجوار أو تقف حجر عثرة في وجه نشاط

التعامل مع سائر بلدان العالم كما كانت الحال في جل الامبراطوريات القديمة المفلقة التوافذ التي لا تخرج من ديارها الا للفتح والغزو التي عاصرت ازدهار العالم العربي ، فاما تقساطع وتدابير او ان تنكسر القناة ولا تلين فتجارتهم الخارجية كانت في رواج كبير في ظل تبادل حر واسع النطاق ، ومخرت سفنهم عباب البحار في سبيل الحصول على حاجات الدول العربية ابان مجدها كما نقلت نفائس اسيا وجرائرها وعطسورها الى مدن الفرنجة في حوض البحر الابيض المتوسط ، وكانوا دائمي الاتصال باوروبا لبيع منتجاتهم والحصول على حاصلات القرب وغرائثه عن طريق البندقية وجنوه وغيرها ، وكانوا شديدي الايمان بضرورة انتظام قوافلهم وسفنهم للتجار مع ابلدان الاجنبية من ادنى الارض الى اقصاها ، ونذكر ان مدنيتهما وتعاليمهم انتشرت عن طريق التجارة والقوافل البرية ، مثل ذلك طريق الحرير وكان يصل اقاصي افريقيا وحوض البحر الابيض المتوسط بقلب اسيا عبر برزخ السويس ونذكر بهذه المناسبة ولوج الحضارة العربية قلب افريقيا والصين واندونيسيا والفلبين وفنلندا ، ونقلت اوروبا عن العرب زراعات عدة كزراعة قصب السكر والارز والقطن . وضرب العمال بسهم وافر في الصناعة مثال ذلك الصناعات الزخرفية والصناعات الدقيقة ومنسوجات الترف ونقلتها عنهم البندقية وغيرها من المدن الابطالية وكذلك صناعات السكر والتقطير وغيرها ، ومما لا شك فيه ان روحهم التجارية السمجاء ونهوضهم بالصناعات بجملان منهم شعبا قويا على استعداد اليوم للتزول في ميدان الصناعات الحديثة .

ونظم العرب الاجتماعية كريمة سمحاء ، تقوم على المساواة بين الناس ، والجميع سواسية كأسنان المشط ولا فضل لعربي على آخر الا بالتقوى والعمل الصائب الصالح ، والقوى ضعيف في انتزاع الحق الذي اغتصبه لرده الى اربابه ، والعدل اساس الملك وسياسة الدولة ولا تفرقة من القاضي في الحق بين ثيجان الملوك وقلنسوات الرعا . ومن اهم اسس المجتمع العربي الرحمة بالضعيف وانصاف المظلوم واغالة الملهوف والعطف على الفقير واکرام الضيف ورعاية الجار وايواء المستجير والحنو على الارامل واليتامى واحترام حقوق الغير ومساوات المرأة بالرجل في المعاملات المدنية ، فكان لها كامل الحقوق في ادارة اموالها والتصرف فيها . كما لم يعرف المجتمع العربي القوارق الصارخة بين الطبقات على نسق النظم الارستقراطية في

القرب واخضاع الطبقة المنتجة لسيادة يترفعون عنهم ويذيقونهم
الوان الظلم والظيم والذل ، ولم تكن هناك فوارق على وتيرة
ما شاهده اوروبا حتى قيام الثورة الفرنسية هي الحصون الشاهقة
تفصل بين العامة والتبلاء ، فكم من العامة في المجتمع العربي ومن
الغوالي من وصل بجده الى اعلى المراتب واستوزره الخلفاء ، وكم من
الخلفاء من كانت امهاتهم من الجوارى والاماء نذكر منهم المأمون
وهو من احكم واعدل خلفاء العباسيين ، وكم من الغوالي من صاهر
السيادة مما لم يعرفه المجتمع الاوروبى قبل انبثاق تعاليم فولتير
وروسو . وقد ساعدت هذه التعاليم الصائبة العادلة للمجتمع العربي
الديمقراطى القائم على العدالة والمساواة بين الناس وعلى احترام
حقوق الغير لتجعل من الضعيف قويا فى الحق فى نجاح حركات
الانبعاث فى العالم العربى ، وهكذا عرف المجتمع العربى منذ فجره
المبادئ الديمقراطية بما فيها احترام حقوق المرأة وسبق المجتمع
الاوروبى فى هذا المضمار وتفهم بدقة اهمية حريات الانسان ومراعاة
المساواة القانونية والسياسية فى الحكم فى سياسة المجتمع .

وتعمل نظم العرب السياسية واسسها المجتمع القائم على الروح
السمحاء وحسن الجوار وطيب المعاملة كما سبق ان بينا على نشر
الامن والعدل والسلام بين الناس ونشاط الفكر والمعرفة ، وتالقت
حريات الانسان ونهضة العلم ونشره فى بغداد والقاهرة وقرطبة
وغیرها من عواصم العالم العربى فى عصر ازدهار مدينة العرب ،
ورأينا مرونة هذه النظم وتمسكها بحقوق الفرد فى بساطة الخلفاء
وجلوسهم المنتظم فى ساحات القضاء والاستماع الى شكاوى الناس
ومظلماتهم ومطالبهم وتحقيق حاجاتهم واغاثة المنكوبين من بيت المال
ومن اعطيت الخلفاء ، وليست ابط ولا اكثر مرونة من تعاليم
اتحضارة العربية المستقاة من الاسلام والكتاب الكريم وطبيعة العرب
فى القضاء والقيادة وفى حسن سير الادارة المالية والشرطة فى الدول
العربية القديمة فخططها كريمة تقوم على تساوى الرعوس كما ذكرنا
مرارا بين الملوک والسوقة والحكم بين الناس بالعدل والقسطاس ،
وهى قابلة للتطور وفق حاجات العصر ومطالب الشعب ، وهذه
المساواة ليست مجرد اقوال كما ظلت فى اوروبا حتى قيام ثورات
الحرية فى آخر القرن الثامن عشر وحتى بعد ثورات منتصف القرن
التاسع عشر واعلان حقوق الانسان ، بل هى شرائع العرب وصميم
تعاليم الاسلام ، وهى شديدة الرسوخ فى نفوس العرب وطبائعهم

رسوخا تاما ، وهي في الجوار الطيب لكافة من ضمتهم ديار العرب وكفلت لهم الراحة والطمانينة ، وعاشوا ويعيشون في الديار والوطن العربي اخوة في السراء والضراء يسهمون في حركات الانبعاث في العالم العربي وفي بناء المجتمع الحديث اليوم .

ولقد أدرك العرب تماما تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعالم اليوم ، وفهموا ما للتجارة والصناعة والزراعة من أهمية في نهضة الوطن العربي ، ونزلوا الى المعترك الاقتصادي فيما عرف عنهم من نشاط ورتو ومن أجلدهم في هذه الميادين وخاصة في ميادين التجارة التي نشروا بواسطتها تعاليمهم ولسانهم في مشارق الأرض ومقاربها ، وحلوا اليوم شيئا فشيئا محل الحاليات الأخرى التي كانت تنصدر هذه المبادئ وتزاحمهم فيها . كما أن الديمقراطية الموجهة والحريات المنظمة والتخطيط الاقتصادي هذه الاتجاهات الحديثة لعالم اليوم ليست بالقريبة على المجتمع العربي ، فسبق أن نظمت الدول العربية أداة الحكم وبيت المال وسمت الخطط لسياسة انوعية للولاة ومصرت الامصار ودونت الدواوين ووزعت الاعطيات والأرزاق توزيعا عادلا وشقت الترع وبنيت القناطر والجسور والمساجد والقصور وأحييت موات الأرض فيما بين البحرين وفي الأندلس وغيرها .

ولقد كانت تعاليم العرب ديمقراطية سمحاء حرة ولكنها مرسومة ومنظمة عند الثزوم ، وتقوم على الاتحاد والتعاطف والتعاون والمساواة القانونية بين الجميع ، وتسير في الطريق الذي خطته أحكام الإسلام وفيه رفقة وقوة للمجتمع العربي .

وليس أحكم للدلالة على هذا مما جاء في الكتاب الكريم من قوله سبحانه وتعالى « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون . ولكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر أولئك هم المفلحون . ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم » ، ومن قوله تعالى أيضا « يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله اتقاكم ان الله عليم خبير » ومن حديث الرسول صلى الله عليه وسلم في الحض على التعاون بين الناس وبيان ما في التفرقة من وبال ودمار

« ان قوما ركبوا سفينة فاقسموا قصار لكل رجل منهم موضع ، فنقر رجل موضعه بفأس ، فقالوا ما تصنع ؟ قال هو مكاني اصنع فيه ما اشاء . فان اخذوا على يده نجا ونجوا ، وان تركوه هلك هلكوا » ومن قوله ايضا في خطبته في آخر حجة له وهي حجة الوداع « ايها الناس انما المؤمنون اخوة . فلا يحل لامرئ مال اخيه الا عن طيب نفس منه ، الا هل بلغت ؟ اللهم اشهد ! فلا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ، فاني قد تركت فيكم ما ان اخذتم به لم تضلوا بعده كتاب الله الا هل بلغت ؟ اللهم اشهد ! ايها الناس ان ربكم واحد وان اباكم واحد ، كلكم من آدم ، وآدم من ترب ، اكرمكم عند الله اتقاكم ، وليس لعربي على اعجمي فضل الا بالقوى . الا هل بلغت ؟ اللهم اشهد ! قولوا : نعم ! قال فليبلغ الشاهد الغائب والسلام عليكم ورحمة الله » ومن قوله يصف حقوق الفرد في المجتمع العربي وضرورة احترام كيانه « يا معشر قريش ان الله قد اذهب عنكم نخوة الجاهلية وتعظمها بالاباء ، الناس من آدم وادم خلق من تراب » وكذلك قوله « لا يؤمن احدكم حتى يحب لايه ما يحب لنفسه » وكذلك حديثه « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، والمؤمن من امنه الناس على دينهم واموالهم » ونذكر بهذه المناسبة خطاب امير المؤمنين وثاني الخلفاء الراشدين عمر بن الخطاب عن الحق والمساواة واصولهما في المجتمع العربي فقال « يا ايها الناس والله ما فيكم احد اقوى عندي من الضعيف حتى اخذ الحق له ولا اضعف عندي من القوي حتى اخذ الحق منه » .

وهكذا تتم احكام العرب في السياسة والحكم وبناء المجتمع من الديمقراطية والحرية والمساواة في اوسع مدى ، هذه المبادئ السامية التي انبثقت منذ قرون عديدة من تعاليم العرب قبل ثورات الحريات في أوروبا واعلان حقوق الانسان هناك ، واحكام العرب هذه تحض على التعاطف والتآزر واحترام كيان الانسان وشخصه والحفاظة على نفسه وماله على وتيرة افكار العرب بخصوص الحريات ونظم المجتمع واقامة صرح النظام الانساني ، كما اهتمت احكام العرب بالحريات المنظمة المرسومة للنهوض بمرافق الدولة على وتيرة ما نراه في عالم اليوم من سياسة تقوم على الديمقراطية الوجهة والتخطيط واتضح هذا بجلاء في احكام القرآن وتفسيرها وهي عبادة وسياسة ودين ودنيا واطلعة له وسوله

ودرس الوسائل الكفيلة بتردها الحياة الاجتماعية والاقتصادية
الفرد والمجتمع .

وهذه العوامل كقيلة بالآخذ بناصر العالم العربي اليوم ومساعدته
في تعويض ما فاتته وتحقيق نهضته ولحاقه بركب الحضارة العالي .
وهي لا تختلف في لبها عما يقاخر الغرب به اليوم من مبادئ
الديمقراطية وحقوق الإنسان وما يسمى اليه في سبيل تكوين
الوحدة والاتحاد .

الديمقراطية في البلاد العربية من خلال تطورها الدستوري

بقلم الدكتور رياض

لم ينتشر الفكر الديمقراطي في عصرنا ، هو من الخيرات البارزة التي تتصف بها الحضارة العالمية في تطورها الحاضر ، نشأت هذه الفكرة ، بصيغها السياسية ، واتسمت في القرن - وأعني بالغرب من الوجهة الحضارية ، بالإضافة الى أوروبا الغربية أمريكا الشمالية ، التي وجدت فيها الشعوب الأوروبية ، امتداداً متضاعفاً لنشاطها ومؤسساتها وفلسفاتها ومصالحها - وأضحى هذه الفكرة عنصراً فعالاً من العناصر المكونة في المجتمعات الغربية ، وشطورا محركا في حياتها العامة ، قد انتقلت الى أوروبا الوسطى والى أمريكا اللاتينية ، في خلال القرن التاسع عشر ، ومن ثم الى الإقطار الإسلامية والى سائر أنحاء آسيا ، وفي الوقت الحاضر الى أفريقيا السمراء والسوداء مصطبحة معها ، في امتزاج نفسي ومفائدي متلازم مع القومية الناجمة عنها ، النظريات الاشتراكية ، كنتيجة منطقية لهذا التطور الشامل الذي تناول الجماهير والاقوام في كل صقع ومكان .

وكان لابد لهذا الانتشار من ردة فعل عميقة ، بدت مظاهرها في كيفية تفهم الشعوب التي اعتنقت الديمقراطية لمعانيها ومضامينها ، إذ أن مفاهيم الديمقراطية قد تعقدت بقدر تطورها وانتشارها في القرون الأخيرة من التاريخ المعاصر .

ومن المعلوم أن ما من فكرة في العلوم السياسية الحديثة قد اختلفت تعريفها ، كالفكرة الديمقراطية ، هذه التعريف التي تتبدل وتتوسع محتوياتها ، بتطور الكيانات الاجتماعية التي تنطبق عليها ، وإبتكار النظريات الملائمة لتفسير هذه المحتويات وربطها بفلسفة جامعة ، لتكون متجاوبة مع الحاجات الاجتماعية الصاعدة المتنامية . ان فكرة الديمقراطية قديمة كعصرها ، إذ أن بوادرها تعود الى الفلسفة اليونانية . وتقول هذه الفكرة بمعناها الأرستوطلي العرف ، بأن الديمقراطية إنما هي في مناهضة الطبقات النسيبة

- أي الغاملة - في إنشاء الحكم وممارسته ، وذلك بجعلها شكلا من أشكال الحكم بجانب الملكية والارسطوقراطية أو الاوليغارشية .
وبهذا المعنى الدستوري الضيق ، قد بقيت الفكرة الديمقراطية محتفظة طيلة القرون الوسطى ، في مؤلفات آباء الكنيسة ورواد الفلسفة السكولاستيكية ، الى أن ظهرت الانبعاثات التنويرية ، في حياة أوروبا الغربية ، ابتداء من القرن الخامس ، ولربما الرابع عشر ففى هذا العهد ، الذى حمل ما حمل من أسباب ازدياد شوكة أوروبا وحضارتها مع ما أدت اليه الصراعات العقائدية الخصبة ، ارتدت الفكرة الديمقراطية صيغتها الكلاسيكية ، التى اتسمت بهذا لقاية أواسط القرن التاسع عشر ، هذه الصيغة المتصفة باختلاط الديمقراطية بالحرية ، بل بإحلال الحرية كحق ذاتي ، محل الديمقراطية كسلطان سياسي ، وتعريفها بأنها انطلاق في سبيل تحرير حقوق الانسان الفردية ، الثائرة ، على القيود التى اعتقلتها ، بحكم أقطاعات الماضي الترددية .

وعلى هذا الشكل قد برزت الفكر السياسية ، عند ما اندلعت الثورات الغربية التى دشنت العهد المعاصر ، أي الثورات الانجليزية في خلال القرن السابع عشر ، والثورة الأمريكية في القرن الثامن عشر ، وسلسلة الثورات الفرنسية التى بدأت في أواخر القرن الثامن عشر ، مع ما أعقبها من ثورات متشعبة في سائر أنحاء أوروبا في القرن التاسع عشر .

وانتظمت عندئذ الفكرة الديمقراطية في إطارها الدستوري المعروف ، فكانت ديمقراطية سليمة ، مبنية على الحرية وتحرير الحقوق الفردية ، ومقيدة بالتالي للسلطات الحكومية ، وذلك بضملة دستور مكتوب صادر من مجلس تأسيسى ينتخبه الشعب بأغلبية أصوات مواطنيه .

وفي ظل الديمقراطية الدستورية قد انطلقت القوى السياسية الاقتصادية في القرب فوافقت الرأسمالية في تأسيس الصناعات الضخمة وفتح الأسواق العالمية واجتياح الممالك البالية وأنشياء الامبراطوريات الاستعمارية على أنقاضها في آسيا وأفريقيا .

وفي الوقت الذى كانت فيه الحريات الفردية تدفع للرأسمالية الأوروبية الى غزو القارات الاخرى ، كانت الشعوب الغربية تتفتح الى الحياة العامة ، وتحسين بنوع قواها الاقتصادية الدائمة وتطلب المزيد في تحقيق حاجاتها الحياتية .

ونشبت عندئذ الازمات الاجتماعية التي بدأت تشغل الأذهان وتفسر الحول ، وظهرت معها النظريات الجديدة كالأشتركية والماركسية ، التي تناولت مشاكل المجتمع والاقتصاد بالنقد والتمحيص ونهت العقول ، من جهة العمال الخاضعين لمشيئة من يسيطر على سبل معاشهم الى ما تنطوي عليها الديمقراطية الدستورية من حقوق مبتورة والحريات الفردية من فراغ وانعدام .

ونشأت عندئذ تلك الحركة التي اتمت بالديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية ، هذا النوع الشامل من الديمقراطية التي لا يجعلها منحصرة بحق التصويت وتعميمه ، وانما بإعطاء حقوق الأفراد والطبقات محتويات اقتصادية واجتماعية ، بغية تحقيق مجتمع اعدل وحياة افضل .

وهكذا تشعبت عندئذ معاني الديمقراطية ، وتفرعت :- الى ديمقراطية تحريرية « ليبرالية » قائمة على الافرار بحقوق الفرد المختلفة ، في الدين والفكر والتعبير ، في العمل والاجتماع والانتقال ، وكل ذلك في اطار الملكية الفردية التي توفر لها الضمانات النافذة .

وديمقراطية سياسية مستمدة من حق المواطن بالمساهمة في تكوين الحكم ومراقبته ، متخذة اشكالا حكومية مختلفة ، كالبرلمانية والرئاسية ، وهي من النوع الذي يمت الى الديمقراطية التحريرية بضلة جوهرية .

- وديمقراطية اجتماعية ، تدفع الى تطوير الطبقات الدنيا وتحريرها ، ورفع مستواها ، لجعلها موجهة لمصيرها ومالكة ناحية اقتصادياتها ، سيدة في سياستها وقادرة على توطيد الامن الاجتماعي في دارها والسلام الدولي في خارجها .

- واخيرا الى هذا النوع الجديد من الديمقراطيات السوفياتية والشعبية ، التي تهدف الى تحقيق الاشتركية ، لتهيئة السبل امام الشيوعية الصحيحة ، بفعل حزب واحد يتولى قيادة امورها ، بواسطة دكتاتورية بروتارية ، لا ينضم اليه الا من كان اهلا بالثقة الجبرية وامينا للمبادئ القويمة ، ومترسا على التقيد بالخطط الصلبة .

وهذه الاتجاهات المركبة ، والمتناقضة ، في كثير من النواحي ، التي تخطل في الوقت الحاضر ، النظريات الديمقراطية الغربية ، قد بدأت تتسرب الى البلاد العربية .

ولكن الديمقراطية الدستورية ، بمعناها الاصلى ، التى كانت الى حين قريب ، تروى المؤلفات الدستورية المعروفة ، اوصافها القانونية ، هى التى تقدمت فى البلاد العربية ، سائر النظريات السياسية ، ولا سيما القومية والاشتراكية .
ذلك ان الدول العربية الحديثة قد نشأت على اساس الديمقراطية الدستورية كما ان الدول العثمانية قبلها قد حاولت عبثا تطوير سلطانها وتكييف مؤسساتها وفقا لارامها .

والحق ان لهذا النوع من النظام السياسى تاريخا يعود عهده الى ما ينوف القرن الكامل ، وجرت حوادثه ، بضبط من الغرب فى العهد العثمانى ، فى طوره الاول ، وضد الغرب فى عهد الحركات الاستقلالية فى الطور الثانى ، الى ان وصل الى ما وصل اليه فى الوقت الحاضر ، من انحلال وتجديد .

وهذا ما يجعل دراسة الموضوع لازمة من جهتين على الاقل ، من جهة تاريخ انتشار الديمقراطية الدستورية ، فى الدولة العثمانية أولا ومن جهة تأسيسها فى الدول العربية ووضعها الحالى ثانيا .

أولا : فى الحركة الدستورية فى الدولة العثمانية

قد يبدو للمطالع ان يدور الديمقراطية العصرية كانت كلمة فى التقاليد والامعان متحدرة عما أوجده الاسلام من مبادئ انسانية ونظريات سياسية ، بانث باروع مظاهرها فى عهد الرسول وصحبه الاولين ، فاستمد منها الفقهاء مادتهم الفزيرة فى استخراجهم منها الاحكام الشرعية وتصنيفها لقواعد الفقهية .

الا ان نتيجة الامعان الجرد فى تلوخ الدول الاسلامية ، لا يوضح ان الصلة كانت مستمرة بين التعاليم والوقائع ، لان الحكم بمسند الخلفاء الراشدين قد استحال الى ملكية اعجية ، اثبتت فى اساليبها عادات الدول السالفة واستوحت اهدافها من منطلق الدينونة واقولها .

وبالتفعل فان معظم الدول التى تعاقبت عبر التاريخ لم تكن فى حكمها دولا ديمقراطية ولم يكن للمجتمعات التى خضعت لها ، اية مساهمة فى تكوين سلطانها وتوجيه اعمالها ، وما كانت الحريات التى يتمتع بها الافراد ، من مسلمين واهل قمة ، سوى حريات محض مدنية ، كحرية الدين والمعتقد وحرية العمل والتجارة ، وهى لاتصل بالسياسة واحكامها ، ولا سيما وان هذه الدكرات لامجد غيرة

كانت انتشرت في القرن التاسع عشر ، عند ما لاحت في آفاق البلاد العربية ، بوادر حضارة الغرب وغمرت منتجاته الصناعية أسواقها الفلوجة ، وتسالت الى عقول الأهلين فيها اتجاهاته الفكرية .
ولذلك لا يسعنا الا الاقرار بأن الديمقراطية الغربية قد غرست جذورها في أوساط لم تكن مستعدة لتقبلها .
ومن الاطلاع على الحقائق التاريخية ، يتبين ان الاشكال التي اوردتها الديمقراطية في الدولة العثمانية ، كانت وليدة تدخلات الدول الغربية ومن متطلبات سياستها التوسعية .

ذلك ان الدولة العثمانية قد اضطرت الى ان تدخل اصلاحات في اجهزتها القديمة ، وإلى ان تطور ادارتها العامة ، وان تقر بالحريات الفردية ، لاقتاد وحديثها وصيانة استقلالها ، من الاخطار التي بدأت تهدق بها من الداخل والخارج ، في القرن التاسع عشر .
ومن الممكن تلخيص هذا التطور الذي تتسلسل تاريخ الدولة العثمانية لحين زوالها ، بثلاثة ادوار رئيسية ، يتميز كل منها عن الذي سبق بقوة اتصيلة لفكر الغرب ومؤسسته ، وهي
اولا : مرحلة « التنظيمات » ، اي اصلاحات الادارية (١٨٠٨ - ١٨٧٦) .

ثانيا : مرحلة صدور الدستور الاول في الاسلام (١٨٧٦ - ١٩٠٨)
ثالثا : مرحلة الانقلاب الدستوري الاول (١٩٠٨ - ١٩١٨)
واضمحلال الدول العثمانية (١٩١٨) .

اولا : عهد « التنظيمات » (١٨٠٨ - ١٨٧٦) :

وكانت هذه المرحلة نتيجة لشعور الذي انتشبه رجال الدولة العثمانية ، عند ما اخذت أوروبا بفسزو بلاد الاسلام ، بتخلفها ولوساياتها وفكرها ، بأنه لابد لهذه الدولة الشرقية القديمة من تطوير اجهزتها الادارية وتحديد حياتها السياسية ، وفقا للمناهج الغربية وفلسفتها ، لكي تحول دون الانهيار الذي كان لهددها في حائلها ، من جراء الانتفاضات القومية في اول عهدها ، ومن خلوجها بتدخلات أوروبا للتواصل في الشؤون العثمانية .

وهذه الحقبة من الزمن التي بدأت في اوائل القرن التاسع عشر وقد انتهت في ١٩١٨ ، باضمحلال الدولة العثمانية ، على اثر انهيار طبيعتها للانيا والنمسا ، نتيجة الحرب العالمية الاولى .

١ - واول تلك المحاولات في اصلاح الدولة وادخال « التنظيمات » الجديدة عليها ، كما كانوا يصفونها ، قد حدثت في عهد السلطان

سليم الثالث ، غير أن ثورة الانكشارية التي لقي حتفه فيها عام 1807 قد جعلت هذه الحركة في مهدها .

واقترح خلفه السلطان محمود الثاني - الذي كان من أشد سلاطين بنى عثمان ، تمشيا من مقتضيات الزمن - بما باتت تؤلف هذه الشذوية المخيفة من الجنود من خطر على مشاريع الإصلاح بعد أن لعبت دورها الحاسم في بناء العظمة العثمانية في الماضي ، وسرعان ما قضى عليها قضاء مبرما ، بتقتيل أفرادها وتشريد قلوبها .

عندئذ قد اتسع المجال أمامه للمباشرة بالإصلاحات المنوبة في الجيش والتواحي العامة من المجتمع الإسلامي وعاداته . غير أن سياسته الاجتماعية لم تنفذ إلى الجذور ، بل واكتفت بتبديل مظاهر العادات كاحتذاء الطربوش بدل العمامة ، وقصص اللحية ، وإعفاء العلماء والوزراء من السجود أمامه إلى ما هنالك من العادات الشرقية البالية التي تمكن من الغائها .

وما يسترعى الانتباه أنه لم يجرؤ على إلغاء الفوارق في اللباس التي كان أهل الذمة يتميزون بها ، وقد لبسوا مكرهين في كثير من الامكنة المختلفة ، على استعمال الوان في البستهم يعود أصلها إلى قديم الزمن .

ولكن في الوقت الذي كان السلطان منهكاً فيه بادخال الإصلاح إلى الدولة ، قد شن عليه واليه في مصر ، محمد علي باشا ، حروبه المعروفة ، الأولى في 1832 التي انتهت بمعاهدة كوتاهية في السنة التالية والثانية في 1839 التي ما أوقف فيها ، زحف إبراهيم باشا نحو الاستانة والمضائق القريبة الا بريطانيا بمؤازرة سائر الدول الكبرى ، باستثناء فرنسا حليفة مصر في هذا الوقت .

فتمسك الشك ، بل اليأس ، عندئذ في تركيا وغير تركيا من بلاد الإسلام والعرب ، إلى رجال السياسة ، من أن تستطيع الدولة العلية بأساليبها الخاصة ، مقاومة تلك التيارات الداخلية التي كللت بتجاذب أركان البنيان العثماني من أطرافه المختلفة ، بدون أن تساندوا بذلك مساعدة خارجية .

وقد برز بين رجال الدولة رجل ، هو رشيد باشا ، الذي التحق بالديوان السلطاني وأمنى بعد حين وزيرا ، وكان من أشد السياسيين تحملاً للتطبيقات ، واقتناعاً بضرورتها ، في عمليات انقاذ الدولة من الزوال . وكان متيقناً بأن السبيل الوحيد لإحيائها وإبعاد التفسخ

عنها ، إنما كان يتابع ظروفات أوروبا في ميادين حياتها كافة ويدون استثناء وحتى فيما يبدو مخالفا منها للتقاليد الموروثة ، وذلك لقطع الطريق على سياسة أوروبا بالتدخل الدائم في شئون الدولة ، ولا سيما بما يتعلق بمشكلة أهل الذمة ، التي كانت تجرى هذه التدخلات من أجلهم وبحجة حمايتهم ، وخصوصا في الولايات البلقانية الثائرة .

ولكن هذه السياسة توقفت لمدة قصيرة ، بوفاة السلطان محمود الثاني ، سنة ١٨٣٩ ، وقد نقل الرواة عن لسنه ، عبارة كانت كالوصية لخلفائه ، في سياستهم نحو أهل الذمة ، وذلك بقوله : « أريد من الآن وصاعدا أن لا أميز المسلمين الا في جامعهم ، والتضارى في كنيسهم ، واليهود في كنيسهم » .

وفي هذا القول لخليفة المسلمين ، الدلالة الكبرى على ان تطورا عميقا قد بدأ يفعل فعله في عقلية الدولة ، إذ ان فكرة الدولة العصرية ، الدستورية ، كانت كامنة في هذا التصريح التاريخي .

٢ - وفي حفلة مبايعته ، قد أدلى خلفه السلطان عبد المجيد بتصريح ، وعد فيه بأنه ينصرف في عهده الى العمل لسعادة رعاياه ، مسلمين كانوا أو من أهل الذمة ، وكان من أولى أعماله ان أعاد الى الديوان رشيد باشا ، الذي استمر متابعا سياسة التنظيمات بقوة متزايدة .

ولكن سرعان ما اندلعت الحرب الثانية بين الدولة وواليها في مصر محمد علي .

وكان لابد للسلطان في هذا الطرف الدقيق ، من الأقدام على عمل ذي اثر فعال ، ليعيد العثمانية الى التماس ، ولا سيما الى التضارى في البلقان والآنضول وسوريا ولبنان والعراق وحتى الى أهل مصر من مسلمين وأقباط الراضحين تحت حكم محمد علي .

ففي ٣ تشرين الثاني سنة ١٨٣٩ ، وفي حشد من كبار الدولة وعلماء المسلمين وبؤساء الطوائف المسيحية واليهودية ، قد أمر السلطان الصدر الأعظم بتلاوة تصريح كان أعده .

وإذا ما جمعنا به اليوم ، نجد أن هذا التصريح - المعروف باسم خط هومايون كول هانة أي الإدارة السنية الصادرة عنه في قصر كول هانة - الذي كان له دوى عميق في الملكة واثر بعيد في تاريخها السياسي والدستوري ، أن هذا التصريح يماز في أهميته لطلان حقوق الإنسان والوطن في ألبان الثورة الفرنسية .. ولا شك أن هذا

النص الخطير كان بمثابة الشرعة الاولى لحقوق الافراد وحررياتهم ، على اختلاف مواهبهم ونحلهم ، بدون تمييز بينهم في الدين والجنس واللغة ، وبدون تفريق بين مسلم وغير مسلم .

والحق ان هذه الشرعة قد أنهت عهدا طويلا كانت الدولة فيه دولة اسلامية ، بمعناها الشرعي ، لتفتح عهدا جديدا في الاسلام ، هو عهد الدولة المصرية ، التي سرعان ما تحولت الى دولة دستورية ، بحكم انتهاجها هذا السبيل .

هذا وقد استهل السلطان خطابه ، بتصريح فيه من المعنى ما يابل على هذا الاتجاه ، وذلك بقوله :

« هذه المؤسسات التي يقتضي انشائها فانما يجب استنادها الى ثلاث قواعد وهي : اولا الضمانات التي ستؤمن رعايانا ، بشكل ثابت ، على حياتهم وشرقتهم واموالهم ، وثانيا طريقة منظمة لفرض الضرائب وجبايتها ، وثالثا طريقة منظمة لتجنيد الافراد وتحديد مدة خدمتهم » .

وقد تحرر هذا النص بشكل خطاب موجه الى الصلبر الاعظم ، بعبارة التعظيم والتبجيل والتشديد ، وبعد ان طلب بان يعنى ، عناية فائقة ، بتنفيذ اوامره ، قد ختم السلطان كلامه بالتهديد والوعيد ، اذ يقول :

« وقد لفظت اللعنة السماوية على من يتجرأ على الاخلال باحكام هذا الخط » .

وبالرغم من ان هذه الشرعة لم تكن متضمنة سوى تلك العقوبة الممنوعة ، فان اثرها كان بليغا في ترسخ الفكرة الدستورية في الاسلام باعتبار انها توفت اقدم نص رسمي نجده في التاريخ جاء فيه اعلان صدر عن اعظم دولة اسلامية ، بقبولها الصريح بمبادئ الدولة المصرية الدستورية .

٣- ولكن الخطر قد زال بعد ان فرضت أوروبا على محمد علي صلحا مع السلطان ، بموجب معاهدة لندن المعقودة في ١٥ يوليو تموز ١٨٤٠ .

وهكذا عادت الدولة العثمانية الى سابق عهدها ، من سلطان مطلق يتميز بين رعاياها المسلمين وغير المسلمين ، بحاجة من الاحكام الشرعية والقانونية في جميع ميادين الحكم والادارة ، لا يجمع اجزاء الدولة المبعثرة بطوائفها المختلفة في الدين والجنس واللغة ، سوى قوة جيشها ورضى الغرب ببقاء الرجل العربي قائما ، وذلك بالرغم

من القوانين الحديثة التي توصل لرشيد باشا الى اصدارها في نواح
هامة من اجهزة الدولة بين سنة ١٨٤٠ و ١٨٥٠ .

على ان الفرصة قد اتتحت لاوروبا مرة اخرى ، للضغط على
الباب العالي ، وحمله على السير مجددا نحو الاصلاح والتطور ،
وذلك عند ما اعلنت روسيا الحرب على السلطان ، في مارس « اذار »
سنة ١٨٥٤ ، نتيجة لاصطدام مطامع الدول فيما بينها ، واضطرت
انجلترا وفرنسا والنمسا والسافوا ، الى تعبئة جيوشها وخوض
الحرب ضد روسيا ، لانقاذ حليفها تركيا ، من الزحف الروسي .

وفي معاهدة الصلح المعقودة في باريس في ٣٠ اذار ١٨٥٦ ، بين
الدول المتحالفة والامبراطورية الروسية ، قد برزت فيها ، بصورة
خاصة ، المادة ٧ ، التي اقرت بموجها الدول الأوروبية للمرة الاولى
في تلويح القانون الدولي ، بان الدولة العثمانية قد أصبحت عضوا في
جماعة الدول الخاضعة للقانون الدولي وذلك بما نصه :

« ان لباب العالي الحق بان يساهم بفوائد القانون العام
(الدولي) والاتلافي الاوروي Concert Européen وان اصحاب
الجلالة قد تعهدوا ، كل من جانبه ، بان يحترم استقلال الامبراطورية
العثمانية وسلامة اراضيها ، وان يضمنوا بالاشتراك بينهم ، تنفيذ
هذا التعهد بدقة ، وهم يعتبرون بالتالي كل عمل يمس به ، مسألة
تتعلق بالصالح العام » .

ولقاء هذه الضمانة لحياتها ، قد اضطرت الدولة العثمانية الى
تقديم البرهان على نواياها في اصلاح ادارتها وتحسين رعاياها
المسيحيين من القيود ، وذلك في اعلان جديد على نمط شرعة كل
هانة السابق .

وهذا الاعلان انما كان في الخط الهومايوني الصادر عن السلطان
عبد المجيد ، في ١٨ فبراير « شباط » سنة ١٨٥٦ ، الذي تضمن
تحديد حقوق الطوائف المسيحية ، تحديدا مفصلا .

ولم يكن هذا الخط ذلك القانون التقدمي كما وصفه عندئذ
معاصروه في الغرب والشرق ، لانه ينتجته قد تحملت الاوضاع
الاطلاقية القائمة ، لاذ انه اقر لكل طائفة ، بحقها بحياة طائفية مستقلة
تحت حكم الدولة العثمانية ، وحمل من قوانينها الطائفية وتعاليمها
الاوروثية ، قوانين نافذة ، اسوة بسائر قوانين الدولة ومن جراء هذا
التجديد قد توقفت عملية التحول في الدولة نحو الدولة العصرية
ولربما حركة التقارب بين المسلمين وغير المسلمين ، وعلى الاخص ،

بين العرب الذين يمتون الى اصل واحد ولغة مشتركة .
٤ - وبعد قليل تجددت الاضطرابات في جبل لبنان ، بعد ان
نسبت اولا وثانيا ، ابتداء من سنة ١٩٤٥ ، وانقلبت الى فتن دامية
كانت اسبابها اقتصادية اقطاعية ، فذهب ضحيتها عدد كبير من
نصارى الموارنة ، في الجبل وسائر الطوائف المسيحية في دمشق ،
مما دفع الدول الغربية الى التدخل بعنف ، وفرنسا الى ارسال حملة
عسكرية الى لبنان .

وقد انبثق عن تلك الحوادث ، نظام جبل لبنان في ١٨٦١ -
١٨٦٤ ، هذا النظام الذي جعله يتمتع بإدارة ذاتية في ظل السيادة
العثمانية ، وتحت رعاية الدول الغربية ، المثلة بلجنة عليا مؤلفة من
سفرائها في القسطنطينية .

والمرة الاولى في الدولة العثمانية ، وفي بقعة جبلية من اراضيها ،
قد باتت الادارة خاضعة الى رقابة مقيدة بمعناها الدستوري .
وهذا النظام الذي دام حتى تشرين الثاني سنة ١٩١٤ ، اذ ان
الحكومة التركية قد اقرته عندئذ بقرار منفرد ، بمواقعة حليفها المانيا
والنمسا ، قد جعل من جبل لبنان ، طيلة هذه المدة ، مأمنا كان
يلجأ اليه كل ناشد للحرية ، على اختلاف مظاهرها ، واتقطع تاريخ
لبنان منذ ذلك الحين ، عن اشغال سياسة الغرب ، كما كان عليه
قبلا ، وبالرغم من ان هذا النظام قد دفع باللبنانيين ، بسبب حصرهم
في حدود ضيقة وامكانات ضئيلة ، الى الهجرة نحو وادي النيل والعالم
الجديد بدلا من التوطن في سائر انحاء المملكة العثمانية ولا سيما في
الاقطار العربية ، التي بدأت ترزح بعد قليل ، تحت حكم السلطان عبد
الحميد الثاني ، الذي اتصف بسياسته الخاصة بقمع الحريات
واتباع الارهاية .

ثانيا : الدستور الاول في الاسلام (١٨٧٦ - ١٩٠٨) :

وقد بدأ عهد السلطان عبد الحميد الثاني بسلسلة من الاضطرابات
في بلاد البلقان الناجمة عن الحكم العثماني ، فكانت الجيوش التركية
تحتاج المدن والقرى وتعمل فيها قتل وتخريب ، مما اثار الرأي العام
في أوروبا ودفع بقصر روسيا الى انتهاز الفرصة لتهديد الاستانة
والاستيلاء على مضائقها ، تحقيقا لحلمها القديم بالتوصل الى
البحر الدائفة .

وقد شعر السلطان بالخطر الجسيم الذي احذق هذه المرة أيضا بالدولة ، وتهدئة الخواطر النائرة في القرب ، قد وجهت الوزارة الخارجية ، في ١٢ أكتوبر « تشرين الأول » ١٨٧٦ ، إلى السفارات الأجنبية لدى الباب العالي ، مذكرة أعلنت فيها عزم السلطان على إصدار دستور عصري ، يتضمن إنشاء مجلس نيابي ، يقوم بمهمة السلطة التشريعية في الدولة ويراقب أعمال السلطة التنفيذية .

إلا أن هذه المبادرة الحاسمة من السلطة ، لم توقف روسيا في طريق مقصدها ، بإعلانها الحرب على تركيا واجتياز جيوشها الجنود العثمانية ، من جهتي الدانوب والقوقاز .

فتخوفت إنجلترا من نتائج هذه الحرب على مصر تركيا ، وخشيت احتلال روسيا لاستانبول والمضائق ، ففقت عندئذ إلى عقد مؤتمر في العاصمة التركية لانتخاذ التدابير اللازمة .

وفي اليوم الذي انعقد فيه هذا المؤتمر ، في ١١ ديسمبر « كانون الأول » ١٨٧٦ وعلى صوت المدافع : ابتهاجا بالحدث العظيم ، قد أعلن مدحت باشا الذي أسند السلطان الحكم إليه قبل أيام ، الدستور الجديد ، الذي جاء الوعد به في مذكرة أكتوبر السابقة .

ولم يتوان مدحت باشا عن إبلاغ المؤتمر صورة رسمية من الدستور ، وقد وصفته مذكرة حكومة الباب العالي إليه ، بأنه حدث سيبقى ذكره منقوشا إلى الأبد في تاريخ الإمبراطورية العثمانية ، وأن المؤسسات الجديدة التي تضمنها ، سيكون من شأنها أن تؤسس عهد الحرية والعدل والمساواة ، أي انتصاها الحضارة فيها ، « وقد أضافت المذكرة على هذه الوعود ، بأن الدستور لم يكن وعدا نظريا بل عملا فعليا ورسميا قد أصبح ملك العثمانيين كافة » .

ولا شك أن صدور هذا الدستور قد أحدث انقلابا فكريا نظريا في تاريخ الإسلام وتطور قانونه العام ، وهو الدستور الأول من نوعه ، الذي صغر في دولة إسلامية ، مستوحيا أحكامه ونقلا مؤسسته عن الحضارة الغربية .

وهذا الدستور ، الذي تم نشره رسميا في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٧٦ ، قد أوجند قيودا هامة للسلطان المطلق الذي كان صاحبه يتمتع به منذ قرون . والحق أنه حول السلطنة من حكمها المطلق المستند ، إلى ملكية دستورية ودولة برلمانية . فقام بخائب السلطان مجلس وزراء متضامن بأعضائه ، مسؤول بكامله أمام برلمان ، يتألف من مجلس أعيان « شيوخ » ومجلس مفوضان « نواب » وقد أقر

الدستور للعثمانيين كافة ، على اختلاف أديانهم وأجناسهم ولغاتهم ،
الحريات العامة والحقوق الفردية ، وللقضاء الاستقلال والسلامة ،
وللشعب التعليم الابتدائي والالتزامي .

الا أن الدستور قد أبقي - وهذا ما لم يكن يوسعه تعديله في
دولة تضم أكثرية ساحقة من المسلمين ويرى فيها المسلمون في العالم
دورهم الأخير - فإنه قد أبقي الإسلام ديناً رسمياً للدولة .

غير أن إعلان الدستور لم يحل دون وصول جيوش روسيا ،
في السنة التالية الى مداخل استانبول لفرضها على تركيا معاهدة
سان اسطفانو الكاسرة ، ولولا انجلترا - التي استوفت عندئذ ثمن
مساعدها باستيلائها على جزيرة قبرص - ومساهمة بسمارك ،
الذي لعب دور « الوسيط الشريف » L'honnête Courtier كما
قيل عنه ، في مؤتمر برلين ، المنعقد في سنة ١٨٧٨ ، لقضت
روسيا على تركيا وهجلت في ازلتها ، منذ هذا التاريخ .

ولكن في هذا العهد الذي اشهد تدخل الدول الغربية في
الشئون التركية بحجة حماية النصارى والمحافظة على مصالح
انشركت والجاليات والارساليات الاجنبية ، واخذت السيادة التركية
في اليقان تنقص وتنفصل عنها مقاطعات واسعة ، لتتحول الى دول
جديدة .

وهكذا بدا مؤتمر برلين للعثمانيين ، ضربة قاسية لسياسة
التنظيمات في تركيا الحديثة وخيبة مريرة لانصار هذه السياسة
وأمالهم ، وما لبث السلطان عبد الحميد ان انتهز هذه الفرصة ،
ليقوم بانتهاج سياسة رجعية للقضاء على الحياة الدستورية والنظام
البرلماني ، بل على الفكر الاوروييعة عامة ، على اختلاف أنواعها ،
بتخذة شكل « الاسلامية التوسعية » Panislamisme

كما وصفها الاوروبيون عندئذ ، ومتصفة بالرجوع الى الاحكام
الشريعة في الحكم والسياسة وبالدفاع عن الاسلام وشعبه في العالم
وتفذية الروح الاسلامية لجعلها مسيطرة على الجماعات القائمة ،
بدلاً من الشعور القومي الذي كان يري فيه السلطان العدو الاكبر
للايمراطورية العثمانية ، المؤلفة من شعوب تفرق في قومياتها وتتنافر
في عناصرها وتتباعد في لغاتها .

وعهد السلطان في ١٨٧٨ ، بعد سنتين من صدور الدستور ،
الى تعليقها الى أجل غير مسمى ، واغلاق البرلمان واعادة اعضاءه الى
بلادهم ، ولم تقف هذه الردة عند حد الدستور والبرلمان ، فامتدت

الى اضطهاد رجال السياسة المعروفين بمظاهرهم للحركة الدستورية
أمثال مدحت باشا الذي كان العامل الأكبر على وضع الدستور
واصداره ، وقد نقاه السلطان الى الحجاز ، حيث ذهب ضحية
مكيدة دبرها السلطان بنفسه .

واشتعلت عندئذ الثورات الداخلية وازدادت مطالب الشعوب
الغمر اسلامية ، حدة وانساعا ، كشورة جزيرة الافرنس ومذابح
أرمينيا ، وهي من مظاهر تلك السياسة التي حاول السلطان اتباعها
لتوطيد ملكه وتجنب الانهيار الذي كان يهدد كيانه ، واقتربت عليه
السياسة بطفيان شديد لم يتحمل وطائه الاحرار ، الذين كانوا
يشندون الحرية والاستقلال في الاقطار العربية أمثال عبد الرحمن
أنكواكي الذي كان أول من أيقظ العرب ، بصيحاته المدوية ، بعد
أن لجأ الى وادي النيل ونشر هناك قصيدته الشهيرة التي نالها
القبول ، بأن يستيقظوا من سباتهم العميق ، ويوحّدوا صفوفهم ،
مسلمين ونصارى ، ويتذكروا أمجادهم وتراثهم التليد ، لكي يحيا
أمة عربية ويرفعوا لوائها عاليا بين الأمم المصرية .

ولكن التطور كان أشد أثرا من الرجعية ، والفكرة الدستورية
انفذت تغلغلا في النفوس من التقاليد القديمة ، وما لبث أن أصبح
الدستور في أوائل القرن العشرين ، المقصد الذي باتت تصبو الى
تحقيقه الأحزاب السياسية .

ثالثا : الانقلاب الدستوري الأول في الإسلام (١٨٠٨ - ١٨٠٩)
واضمحلال الدولة العثمانية (١٩١٨)

وبرز ، بين تلك الأحزاب ، حزب الاتحاد والترقي ، الذي تولى
قيادة الحركة ، ومن ثم تدبير الانقلاب ضد عبد الحميد ، وذلك على
مرحلتين : الأولى في خريف سنة ١٩٠٨ عندما زحف الجيش من
سالونيك بقيادة ضباط ينتمون الى هذا الحزب فأكراه السلطان على
إعادة الدستور الذي ظل معلقا منذ سنة ١٨٧٨ والثانية في نيسان سنة
١٩٠٩ ، عند ما قام السلطان بمحاولة قمع الحركة الدستورية
بمعاونة بعض العناصر الرجعية ، فاضطر الحزب الى خلعهم وإبداله
بالسلطان محمد رشاد .

وبعد أن أجرى فيه بعض التعديلات ، قد صدر الدستور الجديد
في ١١ آب سنة ١٩٠٩ .

وما يقتضى الإشارة اليه هو أن في الوقت الذي تم خلع السلطان عبد الحميد ، كانت دولة إسلامية أخرى قد وصلت إلى دستورها الحديث . ففي إيران (أو بلاد العجم كما كان يقال في ذلك الحين) ، وقد اضطّر الشاه ، بضغط أضراب عام شمل العاصمة طهران وبعض الأقاليم الأخرى ، إلى إصدار قانونين تأسيسيين ، في ٦ أغسطس (آب) و ٣٠ ديسمبر (كانون الأول) سنة ١٩٠٨ عقبهما نص « متم لتقانون الدستور » في ٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ ، وقد تألف من هذه القوانين الثلاثة الدستور الإيراني ، الذي ما زال نافذا إلى وقتنا هذا . أما في الدولة العثمانية ، فقد كان الدستور فاتحة عهد جديد في الحياة الصالحة ، ولكن بعض الدول الغربية قد وجدت في المشاكل الداخلية التي اصطلمت بها سياسة الحكومة التركية ، فرصة لتشجيع الحركات الانفصالية في الاتجاه الأوروبية من الدولة ، فضمت في سنة ١٩٠٩ ، إلى إمبراطوريتها ، ولا يتى البوسنيون والأرزوفين ، للذين بقيتا تحتلها منذ مؤتمر برلين في ١٨٧٨ ، وهاجمت إيطاليا في سنة ١٩١١ ، طرابلس الغرب ، بدون سابق إنذار أو إعلان حرب ، هذا القطر العربي الذي فقدته الدولة العثمانية نتيجة هذه الحرب ، واشتملت في سنة ١٩١٢ ، الحروب البلقانية التي أسفر عنها ضم بقايا الأراضي العثمانية في أوروبا ، إلى بلغاريا ورومانيا وصربيا واليونان .

وفي هذا الجو المتلبد ، الذي ذر فيه نذير الانهيار ، قد وجد الحزب الحاكم نفسه مضطرا إلى أن يتحرف عن سياسة تركيا التقليدية القائمة على الصداقة مع انكلترا ، لمسايرة ألمانيا والانضمام بعد قليل ، إلى الحلف الثالث ، الذي كان منعقدا بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، كما أنه جنح إلى اتباع سياسة التتريك في البلاد العربية ، في الوقت الذي كانت تخالجه بوادر القومية العربية في جميع أنحاءها عن طريق نخبة من رجال القلم والسياسة ، في الإسكندرية ودمشق وبيروت والقاهرة ، وهي السياسة المعروفة بالثورانية التي فقدت تركيا ولاء العرب القديم ، ودفعتهم إلى الاتجاه نحو الانفصال عن الدولة العثمانية .

وتوالى الأحداث ووقعت الحرب العالمية الأولى ، فاصططت تركيا بحجاب الإمبراطوريتين الوسطيتين ، وقبل أن تتحلى عنهما إيطاليا نهائيا ، ضد الدولتين الغربيتين فرنسا وانكلترا ، وضد روسيا عدوة الأتراك الأتية .

فكان الانهيار والذوال في اكتوبر سنة ١٩١٨ ، عند ما اضطرت تركيا الى قبول الهدنة في مودروس (معاهدة سيفر في أغسطس ١٩٢٠ ، التي وزعت أراضي بنى على الدول النازقة فكان بموجبها من نصيب ايطاليا جهات اضايا من الاناضول ومن حصة اليونان القسم الاكبر من الولايات الغربية الشمالية ، وخضعت البلاد العربية الى انتدابات انتحلتها وفرنسا بعد ان انفصلت عنها الجزيرة وسائر الاقطار العربية .

فقامت عندئذ ثورة مصطفى كمال - كمال اتاتورك - فكانت المعجزة الاولى من معجزات الوطنية الصلابة والبطولة الشعبية ، وانتهت بانتصارات ساحقة توصلت اليها تركيا الجديدة ، على اليونان والدول الغربية - بمساعدة الاتحاد السوفياتي وقتئذ - وكانت بعد حين المعجزة الثانية ، في كسطل التقسية العثمانية على ارجعية القديمة .

فبدأ عندئذ عهد جديد ، لتركيا والبلاد العربية ، في القومية والتجديد ، فكان في كل منها عهدا دستوريا عصريا ، بمعناه القوي الصحيح ، تجلت فيه الاتجاهات الديمقراطية فوجدت فيه الحركات القومية سبيلا الى تحقيق مطالبها في السيادة والاستقلال .

ثانيا : في تأسيس الديمقراطية الدستورية وتطورها

في الدول العربية

لقد نشأت الدول العربية المعاصرة ، على مرحلتين رئيسيتين ، الدول العربية في الشرق عقب الحرب الاولى من جهة ، والدول العربية في المغرب بعد الحرب الثانية ، من جهة اخرى . ففي المرحلة الاولى ، قد استقرت دوليا الدولة المصرية التي ظهرت الى الوجود منذ عهد محمد علي ، ولا سيما بعد أن توطدت وجودها بمعاهدة لندن المعقودة في ١٨٤٠ بين الدولة العثمانية والدول الغربية .

في حين أن الدول العربية الاخرى ، لم تظهر دوليا الى الوجود ، الا اثر الحرب الاولى ، وظل الانتدابات والمعاهدات الغربية ، لها دول المغرب واfrica ، فعنها من تكون حديثا كالمملكة المتحدة المستقلة التي منيت دستورا لها في ٧ أكتوبر ١٩٥١ ، والسودان الذي وقع دستوره في أول يناير ١٩٥٦ وموريتانيا منذ زمن قريب

وهي عضو في الجامعة الفرنسية ، ومنها من استعلا سيادة كانت مغلوية على أمرها ، كالملكة المغربية ، وهي بدون دستور حتى الآن ، والجمهورية التونسية التي صدرت دستورها في أول حزيران سنة ١٩٥٩ ، بعد زوال آثار الحماية عنهما .

وما بالإمكان ملاحظته بخصوص كل من هاتين الفئتين من الدول العربية أن الحركة الدستورية في الأولى ، قد اوتلت طابع المطالبة بالاستقلال ، أكثر منها بالحريات الديمقراطية بمعناها المعروف ، بينما جاء الدستور في الأخرى مكرسا لاستقلال نائيه كل من تلك الدول ، بضغط من الشعب في الداخل ومؤازرة الظروف الدولية في الخارج .

(١) الحركة الدستورية في الدول العربية في شرق البحر المتوسط :

١ - لقد ابتداء بعد حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ عهد جديد في الشرق الأوسط ، اتصف بظهور الأنظمة الدستورية الحديثة ، في الدول العربية التي تأسست على انقاض الامبراطورية العثمانية . وكان لابد للسوابق الدستورية التي مرت على الدولة العثمانية ، والنظريات الديمقراطية التي تسربت من أوروبا إلى البلاد العربية ، من أن تفعل فعلها في تهيئة الأفكار لاعتناق البادية الدستورية العربية ، في الحياة العامة العربية .

ومن العوامل التي ساهمت في هذا التقبل في الأذهان ، كانت على الأخص التصريحات والوعود التي أفدتها الحلفاء ، من انجليز وفرنسيين وأمريكيين ، في خلال الحرب الأولى - ولا سيما بموجب اتفاقات الشريف حسين مع سير هاتري مك ماهون في ١٩١٥ - ١٩١٦ - ، بالاعتراف للشعوب العربية بحق تقرير مصيرها والاستقلال في بلادها وتحقيق الوحدة بين أجزائها - هذه الوعود والتصريحات التي كانت مقترنة ، في الوقت نفسه ، بوعد بلفسور الصادر في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ ، بدون أن يتنبه العرب عندئذ إلى ما كان يخفي في طياته من نتائج خطيرة .

إلا أن سياسة الحلفاء بعد ظفرهم ، التي آلت إلى تقسيم البلاد العربية وتوزيعها بين الانتدابيين الفرنسي والبريطاني ، مع إخضاع فلسطين إلى مطامع الصهيونية العالمة ، وكل ذلك تنفيذا لاتفاقات السرية بين الحلفاء ، ولا سيما معاهدة سايكس - بيكو ، المعقودة بين فرنسا وبريطانيا في ١٩١٥ - ١٩١٦ ، قد كانت خيبة اليأس لآمال العرب وأمتهم ، والسبب الأول بضياغ فلسطين وتأخير العرب

في استقلالهم وتطورهم نحو الوحدة ، بعد أن لم تنشأ دولهم المختلفة ، على الأسس ذاتها التي رسمها لهم الحلفاء في معاهداتهم السابقة .

وقد أخذت هذه الدول ، التي لم تزال قائمة بأشكالها الحاضرة ، دساتيرها وأنظمتها البرلمانية من الغرب ، بدون أي تردد ، وهكذا عبرت الشعوب العربية عنئذ عما كان يخالج قناتها الحاكمة والثقافة من الرغبة بالتقدم في مضمار الحضارة الحديثة والحياة الدستورية على مثال الدول الغربية .

٢ - وأولبادرة من هذا النوع قد ظهرت في سوريا ، في عهد المغفور له الملك فيصل الكبير ، عندما اتأم في دمشق ، إثر انتخابات عامة ، « المؤتمر السوري » الذي أعلن استقلال سوريا ، في ٨ آذار سنة ١٩٢٠ ، وقرر في ٣ تموز ، تنصيب الأمير فيصل ملكا على سوريا العربية ، على أساس دستور برلماني وصفه بالقانون الأساسي .

وهذا الدستور الذي كان أول دستور ظهر في دولة عربية ، بعد الحرب الأولى ، قد تضمن ١٤٨ مادة ، تنظم بموجبها وضع الملكية في سوريا مع تحديد صلاحيتها ، وحقوق الأفراد والجماعات ، على أساس الحرية والمساواة أمام القانون على اختلاف أديانهم وعناصرهم مع تعداد هذه الحقوق ، كحرية المعتقد وحرية الصحافة والتعليم وحرية الاجتماع وإنشاء الجمعيات الخ . وقد أناط الدستور بالسلطة التشريعية إلى مؤتمر يتألف من مجلسين ، مجلس للنواب ينتق من الانتخاب الشعبي ، ومجلس للشيوخ ينتخب المجلس النيابي قسما من أعضائه ويعين الملك القسم الآخر منه . أما السلطة التنفيذية فتعمرسها حكومة مسؤولة أمام المجلس النيابي وحده .

والجدير بالذكر في هذا الدستور أنه أقر باللامركزية الواسعة للمقاطعات السورية في إدارتها الداخلية ، وباستثناء الشؤون المتصلة باختصاص الحكومة العامة .

وقد زال هذا الدستور بزوال عهد الملك فيصل ، بعد أيام ، على إثر معركة ميسلون في ٢٥ تموز سنة ١٩٢٠ ، ودخول الفرنسيين إلى دمشق ، وامتداد احتلالهم لسوريا جمعاء .

٣ - وقد افترق في ذلك الحين مصر كل من الأقطار العربية ،

بعد ان بقيت موحدة مدة اجيال ، لا في حكم العثمانيين وحسب ،
وانما منذ الفتح العربي .

وهكذا تبلورت عندئذ الوضعية الدولية والعربية في الشرق الاوسط ،
بتوطيد الدولتين القديمتين ، ايران وتركيا ، وتأسيس دول جديدة
فيه ، هي العراق وسوريا ولبنان والاردن وفلسطين ومصر والحجاز
وسائر الممالك والامارات في الجزيرة العربية والخليج الفارسي .
وكل من تلك الدول ، باستثناء دول الجزيرة وامارات الخليج ،
قد وضعت لنفسها دستورا حديثا ، استوحيت مبادئه ونقلت احكامه
من الدساتير الغربية .

فايران قد بقيت على دستورها الملكي البرلماني ، الصادر في ٣٠
ديسمبر سنة ١٩٠٦ .

وتركيا قد سنت لنفسها دستورا جديدا في ٢٠ ابريل «نيسان»
١٩٢٤ ، بعد ظفورها على اليونان في سنة ١٩٢٢ وعقدتها بمساعدة
لوزان في ٢٣ يوليو «تموز» ١٩٢٣ ، وهذا الدستور الذي تضمن
اتشاء مجلس نيابي لم يزل ، بعد تعديلات طفيفة ، قائما حتى اليوم .

٤ - وقد مر العراق بفترات مختلفة ، كان فيها الدستور يتعمل
بتعديل وضيعته الدولية وتحرره من الانتداب .

ودستوره الاول هو في القانون الاساسي الذي وضعته جمعية
تأسيسية في ١٧ أكتوبر «تشرين الاول» ١٩٤٣ ، وهو الدستور
الذي بقي نافذا لحين ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ ، اذ انه حل محله
عندئذ دستور مؤقت صدر في آب من ذات السنة .

٥ - واما الاردن ، فقد تآلفت منه امارة للامير عبد الله بن
الحسين ووصلت فيه ثلاث دساتير متعاقبة : الدستور الاول ، وقد
سمى بالقانون الاساسي لشرق الاردن ، في ٢٦ شوال ١٩٢٨ ،
والثاني ، وقد سمي بدستور المملكة الاردنية ، في ٧ ديسمبر (كانون
الاول) ١٩٤٦ ، بعد ان تحولت الامارة الى ملكية ، والدستور الثالث
المسمى بدستور المملكة الاردنية الهاشمية ، الصادر في يناير (كانون
الثاني) ١٩٥٣ .

٦ - ومصر ، قد مرت حياتها الدستورية ، قبل ثورة ٢٣
يوليو سنة ١٩٥٢ ، بطوار جد مختلفة ، يمكن تلخيصها بما يلي :
اولا - بالدستور الصادر بالمر ملكي رقم ٤٢ في ١٩ ابريل
(نيسان) ١٩٢٣ ،

ثانيا - الدستور الثاني الصادر أيضا بأمر ملكي رقم ٧٠ في ٢٢ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٠ .

ثالثا - بإلغاء هذا الدستور والعودة الى الدستور السابق بأمر ملكي رقم ٦٧ في ٣٠ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٤ ، الذي تعطل في مادتين منه (١٥٦ و ١٦٠) بأمر ملكي مؤرخ في ١٦ أكتوبر ١٩٥١ .
رابعا - بإعلان الدستوري الصادر : عن القائد العام للقوات المسلحة ، صفته رئيس حركة الجيش ، في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، الذي تضمن إلغاء الدستور السابق .

خامسا - بإعلان الدستوري الصادر عن « قائد ثورة الجيش » في ١٠ فبراير (شباط) ١٩٥٣ .

سادسا - بإعلان دستوري صادر عن « مجلس قيادة الثورة » في ١٨ يوليو ١٩٥٣ .

سابعاً - بالدستور الجديد الصادر عن « الشعب المصري » ، بشخص قائد الثورة الرئيس جمال عبد الناصر ، في ١٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٥٦ .

وقد جاء بعد ذلك اعلان الوحدة بين الاقليمين ، مصر وسوريا ، في اول شباط سنة ١٩٥٨ ، على اساس الدستور الوقت الذي صدر بعد قليل .

٧ - اما سوريا ولبنان فقد توحدت حياتهما السياسية ، بعد خضوعها المشترك الى الانتداب الفرنسي ، وظلت موحدة حتى ٣١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٦ حيث تم جلاء الجيوش الفرنسية من أراضيها ، وقد ظهر الدستور في كل منهما كنتيجة شاقة لجهاد طويل قام به الشعبان ، لا للظفر بالحريات الديمقراطية وحسب ، وإنما في سبيل سيادة واستقلال كل منهما .

على أن الدستور قد صدر في لبنان ، قبل سوريا ، وذلك بفضل الثورة التي كانت قائمة حينذاك في دمشق وجبل اللوز ، اذ ان القوض السلمي ، هاتري دي جوفتل ، قد اراد ان يقدم للسوريين دليلا على حسن نوايا فرنسا بتحرير لبنان وسوريا من عهسده الانتداب .

وبعد ان دعى المجلس التمثيلي المنتخب ، الى الانعقاد في المائصر من كانون الاول ١٩٢٥ ، تم تعيين لجنة للدستور سميت بـ « لجنة القانون الاساسي » وفقا للتعبير الوارد في المادة ٣ من صك الانتداب .

التي ما لبثت ان اعتمدت مشروعا كانت وضعته لجنة في وزارة الخارجية الفرنسية ، وبعد مناقشة لم تدم اكثر من ثلاثة ايام ، قد صوت عليه المجلس التمثيلي في ٢٢ مارس (ايار) ١٩٢٦ . وتوجه في ثاني يوم ، المفوض السامي الى المجلس ، واعلن قيام هذا الدستور ، وهو الدستور المعروف بانه صدر في ٢٣ ايار سنة ١٩٢٦ الذي مازال قائما في الجمهورية اللبنانية ، بعد ان ادخل عليه تعديلات ، في عهد الانتداب في ١٩٢٧ و ١٩٢٩ ، وفي عهد الاستقلال في ١٩٤٣ و ١٩٤٩ ، وهذه التعديلات الاخيرة كانت تقتضيها ازالة آثار الانتداب من نصه .

٨ - بيد ان سوريا لم تصل الى دستورها - المقيد بالانتداب - الا في سنة ١٩٣٠ ، وذلك بعد ان تمنعت فرنسا عن الاقرار بالدستور الاستقلالي الذي وضعته الجمعية التأسيسية المنتخبة في سنة ١٩٢٨ ، وعلق المفوض السامي ، هنري بونسو - أعمال المجلس اولا قبل ان يعمد الى حله بعد حين .

واذ ان « الكتلة الوطنية » التي كانت تقود حركة الاستقلال في سوريا ، قد ابت الاقرار بأي مظهر من مظاهر الانتداب ، فقد اضطر السيد بونسو الى نشر المشروع الذي كانت وضعته الجمعية التأسيسية المنحلة ، بعد ادخال تعديلات عليه ولا سيما في المادة ١١٦ وهي الاخيرة منه ، المتضمنة اقرار « حقوق الانتداب و امتيازاته » وتم هذا النشر بشكل فريد في تاريخ القانون الدستوري .

ففي ٢٢ ايار سنة ١٩٣٠ قد صدر عن المفوض السامي ستة نصوص دستورية . بشكل قرارات كالتى كان يصدرها المفوض السامي ، في ممارسته أعماله التشريعية والادارية - كانت جميعها مؤرخة في ١٤ ايار .

وقد احتوت هذه النصوص على :

اولا - الدستور اللبناني ، مع انه كان صدر في ٢٣ ايار ١٩٢٦
ثانيا - الدستور السوري ، الذي كانت اقره الجمعية التأسيسية التأسيسية ، مع اضافة المادة ١١٦ عليه ، المتعلقة بسلطات الانتداب ، وتعديل المادة ٢ من المشروع الاول ، الصادرة لجلود الدولة .
ثالثا - نظام منحج الاسكفيرة المستق ، قبل استيلائه من سوريا

وسليمه الى تركيا في حزيران سنة ١٩٢٩ .
وأما - نظام منطقة العلويين « وهي محافظة اللاذقية حاليا »
خامسا - نظام جبل الدروز ، وهو جزء من محافظة حوران حاليا .
سادسا - نظام المصالح المشتركة الذي تضمن ابقاء الوحدة
الاقتصادية قائمة بين هذه الكيانات الدولية الخمس .

وقد وصف المفوض السامي هذه المجموعة من القرارات الستة
بالقانون الاساسي للأراضي الشرقية المشمولة بالانتداب .
وفي الواقع ، فلم يكن من هذه الدساتير ، دستورا ، الا الدستور
القبلي والدستور السوري ، اللذين تضمننا انشاء نظام برلماني في
كل هاتين الدولتين .

وقد مرت على هذا « النظام الاساسي » حوادث وثورات عظيمة
يعود تاريخها الى الحركة القومية في سوريا ولبنان ، أكثر منه الى
تطورهما الدستوري .

٩ - وما ان وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى انبثق
عهد الاستقلال في كل من لبنان وسوريا ، نجمل وقائعهما ، بالمرآحل
التالية : - في ٨ يونيو (حزيران) ١٩٤١ وقيل دخول الحلفاء
ومنها - فرنسا الحرة ، الى لبنان وسوريا ، قد وجه الجنرال
كاثرو ، عن طريق الطائرات ، نداء للشعبين السوري واللبناني ،
وعدهما فيه بتحقيق آمانيهما في الاستقلال والسيادة .

- وبعد ان حلت جيوش الحلفاء محل جيوش فيشي ، في سوريا
ولبنان ، قد أصدر الجنرال كاثرو ، في ٢٧ سبتمبر (ايلول) ١٩٤١
بيانا أعلن فيه استقلال سوريا ، وفي ٢٦ نوفمبر (تشرين الثاني)
بيانا آخر ، بإعلان استقلال لبنان .

- وبعد ان مهد ، بقرارات مختلفة ، انتخابات في لبنان ، قد
جرت هذه الانتخابات في ٢٩ آب و ٥ ايلول سنة ١٩٤٣ ، وانتخب
مجلس النواب الشيخ بشارة الخوري ، رئيسا للجمهورية ، الذي
كلف المأمور له رياض الصلح ، بتأليف أول وزارة لبنانية دستورية
مستقلة .

١٠ - وفي سوريا ، قد أيدت فرنسا الخطوات ذاتها ، إذ ان
في ١٦ و ١٧ تموز سنة ١٩٤٣ ، جرت الانتخابات ، وجاء الى التتوة
البرلمانية على أثرها ، نواب وطنيون مستخدمون كل الانسجام مع

بعضهم ، وفي الجلسة المنعقدة في ١٧ آب ، انتخب المجلس السيد
شكري القوتلي ، رئيس الكتلة الوطنية ، رئيسا للجمهورية .

— الا انه ، في ليل ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ ، قد حدثت
فاجعة في لبنان كان لها أسوأ الأثر على مصر الانتداب ، إذ أصغر
في هذا التاريخ ، السيد هلو ، سفير فرنسا ومندوبها العام ، أمره
باعتقال رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وعدد كبير من
النواب وزجهم في قلعة راشيا .

فكان الاضراب الشامل في لبنان ، والاحتجاجات العنيفة في البلاد
العربية ، والاستنكار العام في العالم .

واضطرت فرنسا في النهاية الى الافراج عن المعتقلين ، فكانت
عودتهم الى بيروت في ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ ، يوما مشهودا
قد أصبح ذكره بعد ذلك عيدا وطنيا ، ليس للاستقلال وحسب ، بل
ايضا لوحدة اللبنانية الحقيقة .

— وقد استقر الدستور اللبناني بعد ذلك ، في نصوصه الحالية
بعد التعديلات التي ادخلت عليه ، في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٤٧ .
وفي ٣١ كانون الاول ١٩٤٦ ، عندما تم الجلاء عن الاراضي اللبنانية —
داستثناء التعديل الخاص بالرئيس بشارة الخوري ، الذي صوت
عليه البرلمان اللبناني ، في ١٩٤٧ ، بقية تجديد رئاسته لمدة ست
سنوات أخرى .

١١ — على ان في سوريا ، قد اختلف الحال عما كانت عليه
في لبنان .

وبدا المجلس النيابي ، بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ ،
بإقرار الدستور السوري الملقب من ١١٥ ، بعد ان حذف المادة ١١٦
منه ، وهي العائدة للانتداب ، على ان يشمل هذا الدستور جميع
الاراضي السورية بدون تحديد أو تخصيص ، وبذلك ألغيت من
الدستور جميع اثر الانتداب وعادت المقاطعات السورية التي كان
قد بترها الانتداب الى الدولة السورية .

وكان ثورة لبنان قبل سنتين لم تنفع فقد قامت الطائرات
الفرنسية ، في ايام ثلاثة أصبحت من ايام الحرب القومية في ٢٧ و ٢٨
و ٢٩ ايار سنة ١٩٤٥ ، بحذف دمشق وعلى الاخص برلمانية .

فكانت كما حصل في لبنان ، ردة فعل قوية من الشعب السوري ومن العالم العربي .
وبنهاية مؤتمر لندن في ربيع ١٩٤٦ ، تم اخيرا الاتفاق مع فرنسا على الجلاء عن كل من لبنان وسوريا في اواخر هذا العام الجيد .

١٢ - وسار كل من هذين القطرين ، بعد ذلك ، ابتداء من هذا التاريخ ، في اتجاه مستقل عن الآخر .
وسرعان ما انقطعت آخر صلة دستورية بينهما في عهد استقلالهما وبعد ان كانت المفوضية الفرنسية تتولى بين الدولة المشمولتين للانتداب دور القيادة في اتحادها ، قد اعلنت سوريا ، في ١٤ آذار سنة ١٩٥٠ الانفصال الاقتصادي عن لبنان .

هذا وقد انتابت سوريا بعد قليل من تحريرها ، موجة من الانقلابات العسكرية التي أدت الى الفاء وتجديد في دساتيرها .

فالانقلاب الاول كان من صنع المرحوم الزعيم حسني الزعيم في ١٤ آذار ١٩٤٩ وكان الانقلاب الاخير على يد الفقيه اديب الشيشكلي في كانون الاول سنة ١٩٥٢ ، وهو العهد الذي انهار في شباط سنة ١٩٥٤ ، وعادت على اثره الحياة الدستورية الى سوريا ، لغاية انشاء الجمهورية العربية المتحدة .

وفي خلال هذه الانقلابات قد بدلت سوريا دستورها ثلاث مرات اذ انه تم الفاء دستورها السابق ، على اثر انقلاب حسني الزعيم ، وفي عهد الزعيم الحناوي قد وضعت سوريا دستورا جديدا ، فبدل في ١٥ ايلول ١٩٥٠ .

الا ان الشيشكلي قد ألغى هذا الدستور ، واستبدله بدستور تضمن انشاء نظام رئاسي ، اصدره في تموز سنة ١٩٥٣ ، وبسقوط هذا العهد وزوال دستور معه ، قد عاد الى الوجود دستور ١٩٥٠ الذي بقي دستور سوريا لحين اعلان وحلها مع مصر .
اما لبنان فقد احتفظ حتى اليوم بدستوره ، الذي ولى النور في عهد الفرنسيين مكتفيا بظهوره مما كان عائقا به من اثر الانتخاب ومختزوا عن كل تعديل ، كان اليكسان اللبناني قد بات مرتبطا بهذا الدستور ، وذلك بالرغم من ثورتين صاحبتين قد عصفتا على لبنان كانت الاولى منهما صالحة في سنة ١٩٥٢ والثانية دموية في سنة ١٩٥٨ .

القوى الجديدة في الديمقراطية العربية :

ومن التمعن في الحركة الدستورية العربية في الحقبة الأولى من ظهورها تظهر ثلاث مميزات في واقعها :

الأولى أنها كانت منطوية على ديمقراطية دستورية تمثيلية ، برلمانية ، على غرار البرلمانات البريطانية والفرنسية باستثناء دستور الشيشكي الذي حاول إنشاء النظام الرئاسي في سوريا في حين أنه كانت تنقصه دعامة الكبرى ، ألا وهي الحكمة العليا التي تتولى صلاحية الرقابة الدستورية ، في النظام الرئاسي الأمريكي والثانية أن هذه الدستورية ، كان من أولى مراميها ، ليس إصلاح القواعد الديمقراطية في الطبقات العربية ، لتعميم مفاعيلها الاجتماعية والاقتصادية ، وإنما لتكون وسيلة من الوسائل الفعالة في إقصاء الأجنبي عن الميدان القومي ، وتحقيق ، ما أمكن تحقيقه ، من أماني هذه الجماعات في الاستقلال والسيادة .

والثالثة أن الرجال الذين قاموا بقيادة هذه الحركة لمدة ربع قرن ، كانوا من الطبقات العليا ، المؤلفة من أصحاب الأعيان والضباط الواسعة ، أكثر مما كانوا من الفئات البرجوازية الصناعية والتجارية التي يبدو أن ظهورها قد تبع الحرب العالمية الثانية - وأنهم كانوا على الأخص من هؤلاء الذين بذلت مساهمتهم في الحركة العربية ، منذ عهد الإمبراطورية العثمانية والملكية المصرية في معاهدة الاستقامة والقاهرة .

ولا غرو أن التاريخ ، بعد أن يكون استعاض رصنته ، يسجل لهذا الزميل الأول ما بذله ، بجهاده المتواصل ، والعنيد في كثير من الأحيان - واتذكر في هذه المناسبة إبراهيم هنانو وسعد الله الجابري وهاشم الاتاسي وأخوانهم - من فضل في تكوين الدول العربية ، وتأسيس لانظمتها الدستورية ، كان من أثرها أن اختبرت هذه الدول في حياتها الفتنة وعلاقاتها الخارجية ، من الدول العربية ودخلت في العالم الدولي ، على المساواة مع هذه الدول .

ولكن التاريخ تطورات لا يقدرها الأفراد ، واتجاهات لا يشعر بها الحكام ، وكان لابد للأوضاع الجديدة من فرض رجال يبرزون من حشيم المفكرات الحياتية .

وما الانقلابات المتعاقبة في سوريا ووحدتها مع مصر ، وما الثورة

المصرية قبل تحسينها بعرويتها ، شوى علامات ناطقة لهذا التحول العميق الذي تناول الاجتماعات العربية منذ حين لتحريرها ، ليس فقط من الاستعمارات الاجنبية على اختلاف مصادرها واتواعها ، وإنما ايضا من التخلفات الاجتماعية والاقتصادية في مبادئ الحياة كافة .

ومن الثابت في التاريخ ان الاساليب الدستورية ينمطها البرلمان القائم على تعدد الاحزاب والمنافسة فيما بينها ، لا تصلح في الاعمال الجبلية التي تفرضها الظروف القاسية على الامم المتحضرة للسير الى الامام .

ويبدو ان الديمقراطية ، معناها العملي الاجتماعي ، لا تعنى وجوبا الحرية الفردية المطلقة ، التي كثيرا ما تكون في حقيقتها ، متحصرة في حفة من الاقويل اقتصاديا ، كما ان الديمقراطية تتطلب في الازمنة الحادة ، تصليا في القيادة وانتظاما في العمل وثقشا في الاستهلاك .

وهنا يبرز التسؤل عما اذا كانت الديمقراطية الدستورية التي اوجدتها الدول الغربية ولا سيما بريطانيا العظمى ، عقب ثورات وتطورات اوصلتها الى ملات عليه اليوم من انتظام وهدوء ، هي وحدها التي تنطوي عليها الديمقراطية الحقة ، وهي وحدها التي تكفل تحقيق معاني هذه الديمقراطية ، في ضروب الاقنصلا والمجتمع فلذا كانت الديمقراطية كامنة في اللعبة البرلمانية والقواعسد الدستورية ، فان هذه الديمقراطية قد اصبحت في الوقت الحاضر مفقودة في الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية .

واذا ما زالت قائمة في لبنان ، فان الفضل في بقائها انما يعود الى الطائفة التي تحول دون تطور الطبقات فيها نحو الانسجام القومي والتجانس النفسي .

اما اذا كان للديمقراطية شروط مسبقة في تدريب الشعب وتطويره وكان عليها فروض في تحسين مستوى عيشه وأخلاقه ، فان لهذه الديمقراطية محالات واسعة بدأت تتفتح في الدول العربية ، وهي محالات قد تمكثها من خلق ديمقراطية قومية عربية متصلة بملفاتها وحاجاتها على أساس من التعاون والتضامن بين طبقات الامنة الواحدة .



أزمة الديمقراطية في العالم العربي

فيما بين الحربين

بقلم

الدكتور محمد الملك عودة

مدرس العلوم السياسية بجامعة القاهرة

تهدف هذه الدراسة القصيرة الى تبين أسباب ما لحق بتجربة الديمقراطية من انحرافات وقصور في بلادنا العربية فيما بين الحربين . في الفترة الزمنية التي أعقبت إصدار الدساتير في بعض البلاد العربية في أعقاب الحرب العالمية الأولى حتى بدء فترة سقوط هذه الدساتير وانعائها فيما بعد الحرب العالمية الثانية .

ونأتي أهمية هذه الدراسة من أن العالم العربي يمر بفترة حاسمة في حياته وفي هذه الفترة تبرز أوضاع جديدة لنظم الحكم ولتطبيق الديمقراطية مع ازدياد عدد الدول المستقلة . وإن مفاهيم الاستقلال قد أخذت أبعاداً جديدة تتمثل في السياسات الداخلية والخارجية التي تنتهجها هذه الدول .

وأزمة الديمقراطية أرجعها الدارسون الى أسباب عديدة بعضها سطحي والبعض الآخر جوهري واقعي . وفي المنهج الذي ساتبعه في هذه الدراسة أحد نقطة البدء في الفترة الثورية المشتعلة التي سادت كثيراً من أجزاء المنطقة في فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها . وهذا لأن طبيعة الثورة ومطالبها ونوع قيادتها والتركيب الاجتماعي للزعامة والقاعدة وفلاسفة الثورة - كل هذا - ترك ميسمه للواضح في الانهيار الدستوري التي قامت بعد هذه الفترة الثورية
وإنشاء عمل هذه التنظيمات الدستورية والسياسية كان المجتمع يتغير ويتطور ، ومن ثم وضع الانقسام بين القطاع القانوني الدستوري للمجتمع وبين أركان ومقومات هذا المجتمع .

الأهداف السياسية للثورة :

إن الانفجار الثوري الذي شهدته مناطق عربية عديدة ، لم يكن ولياً الساعة أو رد فعل فوري لأحداث الحروب أو انتهازاتها أو

مساومة مع جانب من جوانبها فحسب إنما كان نتيجة لمواهب متعددة كثيرة نشأ بعضها قبل أن تنطلق رصاصات هذه الحرب ونما وتشابك مع عوامل أخرى مؤيدة تارة ومضادة تارة أخرى ، ومنع هذا الموقف جاءت الحرب وما تفرضه من أوضاع وما تفتحه من احتمالات - فتهيأ الجو وظهرت حركات أدت الى انفجار الثورة في العالم العربي .

انفجار الثورة في أشكال ودرجات غير متساوية ، وكان النمو الفكري للقومية العربية غير متساو . فهو أذ يخطو بسرعة في المنطقة الآسيوية من بلادنا نجدد يتركس في المنطقة الأفريقية منها ، وتنمو الخطوات الأولى في المنطقة الآسيوية في بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية تختلف عن البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة الأفريقية .

ومن المهم أن تسجل أن هذا النمو الفكري لم يكن ملتزما قالبا واحدا من قوالب الفكر السياسي أو النظرية السياسية . أي أنه لم تكن هناك فلسفة واحدة متكاملة اعتنقها الثوار والزعماء وروج لها المفكرون والفلاسفة . وفي نفس الوقت كان التطاق الفكري العالي ومبادئ القانون الطبيعي المقرر لحق الشعوب في إقامة حكومات تمثلها . زد على هذا التراث التاريخي العربي والمبادئ والمثل التي عبرت عنها النهضة العربية التاريخية .

تركزت الأهداف السياسية للثورة حول مبادئ الاستقلال والدستور ولم تحو أي بذور للتسيارات الاجتماعية والترسيمات الاقتصادية والتي تتعلق بتدخل الحكومة والتزاماتها ووظائفها في ميادين الحياة الاجتماعية .

وأتصرف مفهوم الاستقلال في هذه الفلسفة الفكرية الى نوع ثير الانزراك أو التحرر من الاحتلال الأوروبي والتخلص من الامتيازات الأجنبية باقامة حكومة وطنية تمثل أهالي البلاد ورغبتهم المتمثلة في الانتخابات وحق تقرير المصير مع انتهاء التبعية الرسمية للدولة الذي أثر في دنيا ثوار العرب هو مفاهيم وفلسفة الثورة الفرنسية اجنبية سواء أكانت تركيا في المنطقة الآسيوية أم كانت انجلترا في المنطقة الأفريقية .

ولم يكن الفاء التبعية أكثر من الفاء أوضاع الحماية الأوروبية أو إنهاء الاحتلال العسكري والحكم المائل الذي يمارسه الدول الأجنبية

ونستطيع ان نستخلص من هذا ان مبدأ الاستقلال الذي اعتنقته الثورة العربية في ذلك الوقت لا يزيد عن مفاهيم كلمة الاستقلال التي شلت في أوروبا في القرن التاسع عشر . وان الثوار العرب لم يعمقوا هذا المفهوم او يزيّدوا عليه شيئا سوى ما دعموه به من تراثهم التاريخي ودورهم الحضاري في تاريخ الانسانية .

وما دام الاستقلال مقيدا بهذا المفهوم النابع من المذهب الفردي الحر ، فان الدستور سيكون ايضا صورة لمفهوم هذا المذهب . والربط هنا بين الاستقلال والدستور شيء طبيعي لان المطالبة بالاستقلال تعني التحرر من التبر الاجنبي ومن تبر الحكم المطلق واستبداد الحكام .

ولهذا فالغلاف الفكري للدستور هو نفس الغلاف الذي ارتبطت به كلمة الاستقلال اي ان الدستور هو تنظيم للأوضاع الاستقلالية في نطاق الفلسفة الفردية الحرة . ولهذا ايضا لم يكن عجبا ان يتم نقل الدساتير عن أحدث الصياغات والتقنيات التي أدخلت بها دول غرب أوروبا خاصة فرنسا وبلجيكا .

وتعرضت فلسفة الثورة لميدان تطبيق الاستقلال والدستور وهل يكون هذا الميدان هو بلاد العرب الممتدة من الخليج الى المحيط لم يكون اقلاما منها ؟ وما نفعه هنا هو قضية الوحدة .

لقد ظهرت وحدة البلاد العربية في الفلسفة الفكرية ولكنها لم تكن ذات ابعاد محددة عند الجميع ولم يكن متفقاً على ماتحويه من اجزاء وبلدان . ولهذا فنحن نرى انها - من الوجهة الواقعية - برزت في اطار جزئي . ففي المنطقة الاسيوية كان مفهوم الوحدة يشمل بلاد الرافدين وسوريا بحدودها الطبيعية واقساما من شبه الجزيرة العربية . وفي المنطقة الافريقية كان مفهوم الوحدة يشمل مصر والسودان .

ومن الأمور العديدة بالملاحظة ان مفهوم الوحدة التامة لجميع البلاد العربية كان في هذه الفترة التاريخية يتردد على السنة ملتزمي مبدأ الوحدة الاسلامية . كضرورة للكفاح ضد الغزو الاجنبي او ما سموه بغرة أوروبا على العالم الاسلامي . واستلزم ما سبقه الاقرار بمبدأ أساسي في الحركة القومية هو عدم الاختلاف بالفرقة الدينية واللغوية وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الدين او اللغة الا انهم يجب ان يسيطروا على الرغم من معارضة المسلمين والمسيحيين في نشر الوعي وتشكيل المنظمات السياسية والكفاح

السياسي فانا نجد ان المبادئ او المفاهيم الفلسفية للثورة لم تفصل
وتميز بين الفكرة القومية العربية وفكرة الوحدة الاسلامية . بل
تداخلت الفكرتان احيانا كثيرة في النشاط الفكري لهذه الفترة
الثورية .

البيئة الاجتماعية العربية :

دراسة التركيب الاجتماعي للمناطق النائرة مهم جدا لكي نصلي
إلى الحقائق التي نبغيها . لقد توصلنا في الاستعراض السريع السابق
إلى ان أهداف الثورة السياسية كانت الاستقلال والسيادة وان
تطبيق مفهوم الاستقلال وقع على مناطق جزئية لم تشمل كل العالم
العربي وان الدساتير منقولة عن دساتير غرب أوروبا . وانها لم تخرج
عن الفلسفة الفردية الحرة .

إذا كان هذا هو الفضاء السياسي للبيئة الاجتماعية العربية فان
بنيتها الاجتماعية قامت أساسا على تركيز النفوذ في أيدي الأقلية
المالكة في نطاق التنظيمات الاجتماعية التي جاء بها الدين الإسلامي
والتي سادت المنطقة من عهد الفتح العربية . وما اعتور هذه
التنظيمات من تطبيق خاطيء وجود مضافا اليه فرض الاستقراطية
تركبة مسلعة على سطح المجتمع العربي . وهذه الاستقراطية
التركبة والمتحركة لم تأخذ وضعا اجتماعيا متشابها في جميع مناطق
العالم العربي ، وان سادت بينها نقط تشابه لا يمكن إنكار أثرها
ودورها في الفترة التي نتحدث عنها .

هذه « الاستقراطية القطاعية » (ان صحت التسمية) عاثت بها
في نفس الوقت استقراطية قبلية تركز أساسا على النظام القبلي
العربي وهو نظام يختلف في الدرجة الحضارية والتركيبية عن النظم
القبلية التي نشهد بها في مناطق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى .
وكانت هذه الاستقراطية القطاعية والقبلية تأخذ أحيانا شكلا
دنيا إسلاميا أو مسيحيا ، وأحيانا يفصل هذا الشكل الديني
وخاضع الإسلام فيظهر في الطرق الصوفية وحركات السنوسية
والوهابية .. الخ . وما سبق كله يدلنا على أن الزعامة تركزت بين
أيدي ما سبق من الفئات التي احتلت مركزا اجتماعيا عاليا . وبهذا
ما كان هذا المركز والباقي أضفت عليه التقاليد والأعراف شيئا من
الصلابة .

كان هذا موجودا في نفس الوقت الذي ظهر فيه النفوذ الاجنبي والسياسات الاستعمارية في اشكال والوان متعددة واستخدمت طرقا كثيرة . مثل فرنسا في الشام وانجلترا في وادي النيل والانيا في الامبراطورية العثمانية ، ولهذا استند كثير من هذه الزعامات ايضا الى الحليف الاجنبي .

ولكن هذا لايعني ان الزعامة دانت لهؤلاء فقط ، انما كانت هناك تأثير لفئة جديدة تشق طريقها الى سطح المجتمع وتعني مركزها الاجتماعي الاقتصادي ويعرور الزمن شاركت في الزعامة السياسية وهذه الفئة هي المتعلمون خريجوا المدارس العليا والجامعات الاوربية والطبقات المتوسطة التي تشتغل بالتجارة والمهن الحرة

الا انه على الرغم من نشوء هذه الطبقات المتوسطة ودور المتوزين العرب في اشتعال الثورة القومية الا ان هذه الطبقات المتوسطة انصفت بالضعف النسبي في الموازين الاجتماعية وذلك بالنسبة للطبقات الملاك الزراعيين ورؤساء القبائل وابناء البيوتات والعائلات القديمة ولم يكن المجتمع قد تفكك بعد حتى تصبغ هذه الطبقات المتوسطة هي الجانب الراجح في ميزان القوى الاجتماعية . ولهذا نلاحظ ان الطبقات ذات المفاهيم الزراعية والقبلية والتقاليد الاجتماعية الرجعية تصبغ جزءا مهما من الثورة وهذا على الرغم من ان طبيعتها غير ثورية بالمعنى الفني الدقيق .

ومن المعلوم انه لكي تنجح الثورة القومية وتؤدي ثمارها يلزم وجود الطبقات المتوسطة والنشمية لكي تدافع عن الثورة وتعيش فيها وتتفاعل معها .

ولهذا كانت الثورة القومية في بعض المراحل مجموعة من المتناقضات ففي المنطقة الاسيوية كانت الزعامة تقيم في الحجاز وهي قبلية التفكير بتأرجح موقفها بين التمسك الاسلامي والقومية العربية وبين اطماع وبريق اللوكية ، وفي المنطقة الافريقية ضمت الزعامة رجلا من بقايا العهد الكرومرى وباشوات الارستقراطية وكبسل المعلمين وذوى المهن الحرة . اما قلعة الثورة فكانت قلعة واسعة تحمل في ثناياها ولايات جديدة وارتباطات المدروس ورجال الدين والتجار ورجال الاممال وخريجي المدارس العليا والجامعات وذوى المهن الحرة . الخ . . . وكان كل طرف يفهم الثورة فهما خاصيا ، يتبعها ويقيس ابعادها طبقا لتفكيره واوضاعه الاجتماعية وارتباطاته

الفكرية وولائه الخاص . وكان لكل من هذه الطبقات والفئات مصالح سياسية واقتصادية حالية ومستقبلية .

وبجوار هذا كان دور المؤسسة الاقتصادية الأجنبية فعالاً ، فهناك مصالح اقتصادية هزمت دولها في الحرب فانسحبت من الميدان أو أخذت موقفاً سلبياً ، بينما نشطت المصالح الاقتصادية التي تمثل الدول المنتصرة . وكان هذا النشاط غير متمم بالاتفاق بين الأطراف فقد تصارعت أحياناً وتفاهت حيناً آخر . وارتبطت بنشاطها هذا أقسام من المجتمع تهاوت معها وعملت في خدمتها واتخذت النشاط السياسي وسيلة لخدمة النشاط الاقتصادي الأجنبي . وظهرت آثار البترول والقطن والأسواق والاستثمارات والبنوك المتعددة في نطاق النشاط السياسي .

ويغفل كثير من الدارسين آثار الجهاز البيروقراطي الحكومي الذي ورثته المنطقة عن تاريخها الطويل والذي خدم السلاطين العثمانيين والاستعمار التركي وتحول في عض المناطق إلى الولاء للاستعمار الأوروبي . هذا الجهاز الحكومي كان جهازاً فاسداً متدافياً ارتبطت به السياسة الأجنبية في التنظيم والفلسفة والإدارة . وتمكنت بواسطته فئات عديدة أن تصل إلى الجاه والمركز الاجتماعي وأن تمارس عمليات القسر والضغط على سائر أفراد الشعب .

ومن ناحية أخرى استخدمت المصالح الأجنبية هذا الجهاز الإداري في ترجيح كفة على أخرى أو معارضة بعض اتجاهات الثورة وأصبح التمتع بمناصب الجهاز الإداري وخاصة رئاسته العليا حليماً يشغل بال فئات من الزعامات والطبقات . ولهذا ظهرت فئات البيروقراطية التي صعدت إلى سطح المجتمع وعاشت مع ماسبقته الإشارة إليه من فئات أخرى .

هذه الفئات المتعددة التي عاشت على سطح المجتمع ارتبطت وخدمت النظام الملكي خاصة في مصر والعراق . واللوكر في هذه البلاد من بقايا عهود الملكية المطلقة والتوارث الديني ولهذا فهم لا يعترفون

يحقوق للشعب او بمشاركة البرلمانات في تسيير دفة الحكم انما ارغموا على هذا فاستكتوا استكانة مؤقتة نزعوا بعدها غطاء القبول والاقرار واقنعوا على محاربة الديمقراطية حربا سافرة استخدموا فيها جميع الوسائل والادوات .

دساتير ما بين الحربين :

في فترة ما بين الحربين صدرت دساتير مصر عام ١٩٢٣ والعراق عام ١٩٢٥ ولبنان عام ١٩٢٦ ، وشرق الاردن عام ١٩٢٨ ، وسوريا عام ١٩٣٠ .

وقد تحكمت كل الاعتبارات السياسية السابق الاشارة اليها في صياغة الدساتير واصدارها الا انه بدون الاستطراد في التفاصيل الفقهية يرى دارسو الدساتير في العالم العربي ان توزيع السلطات والاختصاصات بين السلطين التشريعية والتنفيذية انما هو توزيع لاغيار عليه من وجهة الفقه الدستوري وان ما به من شوائب ضئيلة او قليلة لا يجعل هذه الدساتير معيبة .

لقد اخذت هذه الدول بالنظام النيابي البرلماني الذي يقوم على اساس وجود برلمان منتخب من الشعب يمارس السلطة التشريعية ورقابة السلطة التنفيذية وعلى وجود رئيس دولة غير مسئول وعلى قيام وزارة مسئولة امام البرلمان .

لقد قررت اغلبية هذه الدساتير مبدأ السيادة الشعبية وان كانت هناك بعض نصوص شاذة سلمت بالسيادة الشعبية ثم عادت فعهلت بها للملك . واقرت جميع دساتير البلاد ذات النظام الملكي على مبدأ عدم مسئولية رئيس الدولة . اما البلاد ذات النظام الجمهوري فاتها مع تسليمها بعدم مسئوليته عن الاعمال السياسية بصفة عامة الا انها جعلته مسئولاً عن بعضها كما جعلته مسئولاً عن الجرائم العادية .

واخذت هذه الدساتير بمبدأ انتقال السلطة الفعلية الى الوزارة وعدم امكان رئيس الدولة العمل منفرداً ، واحتفظت الدساتير لرئيس الدولة بحق تعيين وعزل الوزراء وحق مجلس النواب .

١ - واخلت الدساتير بمبدأ قيام الوزارة المسؤولة سياسيا امام البرلمان ومسئولية الوزراء التضامنية بشأن السياسة العامة ومسئوليتهم الفردية عن اعمال وزاراتهم . ونصت الدساتير على قيام برلمان من مجلس او مجلسين وفي هذه الحالة الاخيرة يكون احد المجلسين منتخبا من الشعب مباشرة . ونصت جميع الدساتير على ان البرلمان هو صاحب السلطة التشريعية .

٢ - واحتوت الدساتير على مواد كثيرة في حقوق المواطنين وواجباتهم . واذا نظرنا الى جملة ما قرره الدساتير في شأن الحقوق والواجبات يتضح لنا انها جميعا اخذت بالمنطق الفردي الحر في وظائف الدولة وحقوق الافراد فقد تم اقرار المساواة امام القانون وفي التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة . كما تم اقرار الحريات الشخصية وحرمة المنازل وحرمة الملكية وحرية الاعتقاد وحرية الراى وحرية الصحافة وحرية التعليم وحرية الاجتماع وحق تكوين الجمعيات وحق مخاطبة السلطات العامة .

٣ - وهكذا ظهرت تعاليم المذهب الفردي في الدساتير حين وفت وظيفة الدولة على الجانب السلبي ولم تمتد لها الى الجانب الايجابي فتأخذ بمفاهيم العدالة الاجتماعية الا الاشتراكية او الديمقراطية الاقتصادية .

ونستطيع ان نجعل ما سبق في :

١ - ان مبادئ ومفاهيم الدساتير تتفق مع اخر تطورات الفكر السياسي والتقنين الدستوري في دول غرب اوربا . وهذه الدول ذات بنية اجتماعية تقوم على الصناعة الحديثة والمجتمع المتطور من فلسفة العصور الوسطى الى فلسفة المذاهب الفردية الحديثة .

٢ - ان اغلبية المشتركين في صياغة الدساتير مثلت مفاهيم وعقلية الطبقات المتوسطة والتعليم ولكنهم يرتبطون فكريا بما تم في اوربا من احداث فكرية .

٣ - ان المتوقع هو ان تعمل هذه النظم الحكومية والمبادئ

الدستورية عملا ايجابيا في حياة هذه المجتمعات التي ثارت
من اجل الاستقلال والدستور وتريد ان تعيش على مستوى
احداث القرن العشرين .

الآزمة :

ان ما شهدته الدول العربية ذات الدساتير الحديثة ليس ماسبق
ان توقعته الفئات المتنورة من واضعي الدساتير وليس صورة مماثلة
لتطور الدستوري الذي شهدته الدول التي نقلنا عنها هذه المبادئ
والنظم الحديثة .. وعدم اتفاق الواقع الذي حدث مع الآمال
والتوقعات المعقودة هو ما يذهب غالبية الدارسين الى تسميته بآزمة
الديمقراطية في العالم العربي .

ان فسادا كثيرا واضطرابا معقدا قد انتاب هذه النظم وادوات
الحكم وان الامور لم تجر على ما نصت عليه الدساتير وما اعلنته
ادوات الحكم من اهداف ومبادئ ..

ومجمل مظاهر هذه الآزمة فيما يلي :

١ - فشل النظم الملكية في احترام سير العمل الدستوري ومحاولة
تقوية نفوذ القصر على حساب النص الدستوري . واكثر من
هذا ربط الملوك بين بقاء الاوضاع الدستورية والاجزاب
الشعبية . وانتقلت كراهيتهم ومؤامراتهم الى معاداة الاجزاب
التي دافعت عن هذه النظم ، واتهال الاضطهاد على الاجزاب
والنظم الدستورية . واستعملوا حق الحل الرئاسي وايقاف
الدساتير في اكثر من مناسبة .

٢ - ارتبط بتدخل الملوك والحكام ظهور ما يسمى بوزارات المستقلين
عن الاجزاب وهذا مظهر على الميث المقصود بلادة الناخبين
وفلسفة الحكم ، ودليل على سيطرة الملوك على السلطة
التنفيذية وامتهان الاوضاع الدستورية . كما انه دليل على
فشل النظام البرلماني القائم على الاوضاع الحزبية .

٣ - تدخل المصالح الاستعمارية فخلطوا ظاهرا او مستترا في تعطيل

سير الحياة الديمقراطية . واستعمالها للاندازات والتمارين
والتمديدات في تعديل الوزارات واقالتها .

٤ - التدخل الادارى لصالح مرشحي الحزب الحاكم وخرق حرية
الانتخابات وحيدتها . حتى انه اشتهر ان تزوير الانتخابات
والصوت بارادة الناخبين هو القاعدة الاساسية في تكوين اغلب
البرلمانات .

٥ - عدم احترام الحريات الفردية فكثيرا ما اُمتنعت الحريات
واعلنت الاحكام العرفية وحالات الطوارئ بدون ماسبب سوى
البطش بالقوى الشعبية او تهديم الاوضاع الديمقراطية
البرلمانية .

واحسن ما نجمل فيه مظاهر الازمة ان حياة المجتمع وواقعه
اصبح بعيدا كل البعد من القواعد القانونية او الشكل الدستوري الذي
انفذه عنوانا له . وهذا ادى بدوره الى صراع محتدم لاشك فيه
بين كتلة الحكوميين وبين الحاكم وانصار نظامه . ولهذا لا بد ان تقوم
الثورة وان ينهار النظام الذي فقد تأييد الشعب . واصدق الامثلة
تأتي من ثورة مصر عام ١٩٥٢ وما جاء بعدها من ثورات في أنحاء
العالم العربي .

ولا يمكن ان نصديق في تفسير هذه الازمة الا اذا ارجعناها الى
تشابك وضغط قوى عديدة موجودة في حيسة المجتمع ، وطوال
هذه الفترة لم تكن ذات نظام واحد في النمو او الدفع ، وانما خضعت
لتنطق الحياة والنمو والتقدم والتراجع ، وهذه القوى عاشت في حياتنا
الاجتماعية العربية في كل مراحلها ومشاياها مع القوى الخارجية عن
العالم العربي .

ان أحداث الحرب العالمية الاولى والثورات العربية بمسماها
لثبتت انه لا بد من تعديل في الاطار الذي يحتوي جوهر العلاقة
الاستعمارية بين دولة صناعية اوروبية وبين مناطق تابعة في اسيا
والافريقيا . ولا بد ان يتفق هذا الاطار مع الفلسفة الفكرية السائدة
وهي للاستقلال والدستور . ولهذا ظهرت فكرة الانتخاب حتى تتم
هوية هذه البلاد للاستقلال مع تنمية مؤسسات الحكم الذاتي .

وظهرت أيضا فكرة المعاهدات الثنائية التي تنظم العلاقة بين الطرفين
يرسم فيها الاعتراف باستقلال الدولة العربية مع قيام صداقة دائمة
بين الطرفين وتبقى قوات الاحتلال في صورة دفاع شرعى توجبه
الصداقة والتحالف .

هذا يعنى ان الاستقلال والسيادة لا يعنى اكثر من ظهور وجود
عربية في رئاسات الجهازين الادارى والسياسى في الدولة . وهذه
اول علة لان الاستقلال انما هو اعلان اجوف . والتنظيم الدستورى
ينبنى عليه انما يتكشف بعد مدة حقيقة وجوده فلذا هو بين يدى
ومخالب الاستعمار التحالف مع الملكية والاقطاع . وهذا يؤدى حتما
الى انهيار الديمقراطية والحريات . زد على هذا ان المؤسسة
الاقتصادية الاجنبية تمارس نشاطها بحرية وتستخدم علاقة التبعية
لضغط على ادوات الحكم ولو ضد مصالح المواطنين .

ومن جهة اخرى نجد ان الثورة تؤثر تأثيرا جليوا في كيان
التنظيم الاجتماعى القديم ولم تهدد امتيازاته او تستخدم سلاح
التشريع ضد وجوده . واقرت مبادئ الفلسفة القروية الحرة .

ان هذه الفلسفة سادت في مجتمعات اوربية ناهضة تأخذ
بالصناعة والعلم الحديث والوسائل التكنيكية وتظهر في سياستها
الخارجية مبادئ الاستعمار وتوازن القوى . . الخ . . فلذا اخذنا
هذه الفلسفة كما طبقت في اوربا ونجمل منها شكلا قانونيا وغطاه
شرعيا لمجتمع سبق ان شرحن ظروفه وعرضنا حدوده وابعاده .
وجد ان النتيجة هي العقدة التي ظهرت في حياتنا وتضخمت وجعلت
من المستحيل على الديمقراطية ان تعمل .

ومن جهة ثالثة بقيت ادوات الحكم والادارة العامة على ما هي
عليه ترتيب وتنظيم حتى مابعد الاستقلال والدستور . وهذا
يعنى ان عهد الاستقلال اقام مؤسساته على اساس ادارى فاسد
بقايا الترك ونظمه الاستعمار الاوروبى وان ولاء الموظفين للحكام مهمل
كان كانت القطاعات العربية التي استمدت منها الادارة العامة موظفيها
اسوا قطاعات في المثل والقيم والسلوك . وبالتالي تحت سيطرة
رجال السلك المدنى والعسكرى وكبار موظفى الوزارات الى حد
البيروقراطية والجمود .

الخلاصة :

ادت بنا هذه الدراسة الى تبين اسباب ظهور ازمة تطبيق الديمقراطية في العالم العربي وكيف تعقدت العقدة وتضخمت في حياة المجتمع العربي . وفي نفس الوقت ارجعت هذه الاسباب الى واقع الحياة الاجتماعية في مختلف ميادين وقطاعات النشاط .

ولهذا حينما بلغت الازمة اقصى ذروتها ونما التناقض الى مدهاء الاقصى لم يصبح هناك حل للموقف الا بالثورة التي تقوم بتعديل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية حتى يمكن اقرار الديمقراطية في بلادنا مع الاخذ بمفاهيم جديدة في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية وشكل الحكم .

ان تجربة ما بين الحريين تؤكد انه لكي يتم التناسب والتوافق بين تطور المجتمع العربي والمظهر القانوني الدستوري له يجب ان تحدث تغييرات ثورية في حياتنا الاجتماعية بمختلف ميادينها وقطاعاتها .

وهذا ما تم في مصر منذ ثورة ١٩٥٢ وما شهده العالم العربي من تجارب تطبيقية حاولتها بنجاح حكومة الجمهورية العربية المتحدة حتى يومنا الحاضر .

الدار القومية للطباعة والنشر

شركة ذات مسئولية محدودة
٣٠ شارع منصور - القاهرة

ص . ب . ٢٣٩٨

هيئة قناة السويس

الإشراف على ميناء بور سعيد

تتولى هيئة قناة السويس ادارة ميناء بور سعيد واستقلالها وصيانتها .

وتشمل أعمال ادارة الميناء ارشاد السفن الداخلة اليها والخارجة منها ، وتعيين مواقع رباطها ، والاشراف على رسوها داخل الميناء ، وتحديد أماكن شحن وتفريغ حمولتها ، وكذلك تقوم الهيئة بمراقبة العائدات الصغيرة بالميناء وفحصها للتثبت من صلاحيتها للملاحة كى لا تكون عائقا لها . كما تقوم الهيئة بتأجير الجزر والاراضى المخصصة لاياع البضائع بالميناء والمخازن والحظائر الى الافراد والشركات وكذا تورد التيار الكهربائى اللازم للانارة ولادارة الآلات الخاصة بمختلف المؤسسات داخل الميناء .

اما أعمال الصيانة الخاصة بالميناء فتشمل المنشآت القائمة في نطاقها ، اذ بجانب قياس الأعماق بأحواض الميناء وأعمال التطهير اللازمة لها وصيانة حواجز الأمواج وتقويتها وأجراء اندراستات الخاصة بالتيارات وترسيب طمي النيل في مدخل البوغاز ، تقوم الهيئة أيضا بصيانة الارصفة وأسوارها والكشف عليها دوريا وكذلك بصيانة الاراضى المحيطة بها والطرق المؤدية اليها حتى الحدود الجمركية .

كما تقوم بصيانة الاوتاد وحلقات الرباط على هذه الارصفة والاشراف على المخازن والحظائر والقزاقات والاساكل والعناية بالشبكة الكهربائية التى تغذى الميناء بالتيار اللازم للاغراض الملاحية وانارة الارصفة ، وتتولى صيانة واصلاح واستبدال الكابلات الكهربائية الارضية والمائية وأعمدة النور وسواري الاشارات وعلامات الارشاد وشمندورات الرباط الموجودة بالميناء

التمن قرشان

الكتاب ٣٥

صدر يوم الثلاثاء ١٥ ديسمبر (كانون أول) سنة ١٩٥٩